T A H E R M A S R I

الحقيقة بيضاء

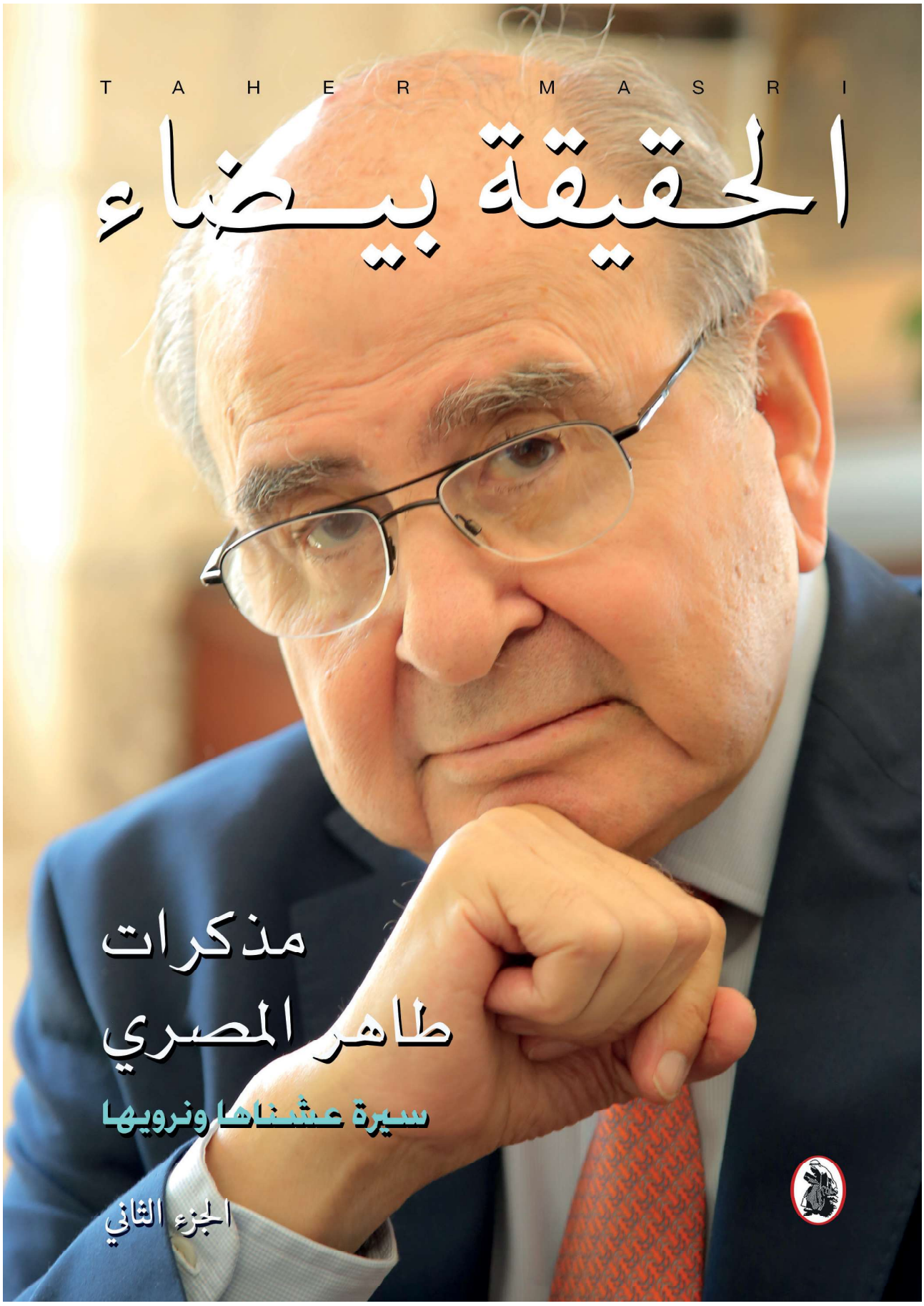

مذكرات
طاهر المصري

سيرة عشناها ونرويها

الجزء الثاني

الفصلُ الخامسُ

رحيلُ الحسين... عبد اللّه الثّاني
ملكٌ سيدهشُكُم

بدأَ مرضُ الملكِ حسين كما هو معروفٌ سنة ١٩٩٢، واَستؤصِلَتْ إحدى كليتَيه وخصية واحدة، وشعرَ النّاسُ بأنّ هذا المرضَ الخبيثَ قد أصابَ الملكَ بشكلٍ مفاجئٍ. وبدأتْ تظهرُ منذ تلك الفترةِ اَنعكاساتُ مرضهِ على مسألةِ ولايةِ العهدِ.

وبعد عودتهِ من رحلةِ العلاجِ الأولى، خرجَ النّاسُ بعفويّتِهم وبحبّهم النّابعِ من قلوبِهم للملكِ، واَستقبلوه اَستقبالًا شعبيًّا لم تشهدْهُ المملكةُ في تاريخِها كلِّهِ، إذ نزلَ نحو مليونِ مواطنٍ من تلقاءِ أنفسِهم إلى الشّوارعِ في حالةِ فرحٍ، كانت أشبهَ بهستيريا الفرحِ الحقيقيّةِ للتّعبيرِ عن حبِّهم للملكِ وتعاطفِهم معه في مرضِهِ، فقد كان قلقُ الأردنيّين كبيرًا وعميقًا جدًّا على صحّةِ الملكِ وحياتهِ.

وبعد مرضهِ، بدأَ الملكُ يفكّرُ بالإعدادِ لموضوعِ ولايةِ العهدِ، وكان متّفقًا والملكة نور على تأهيلِ الأميرِ حمزة في السّنواتِ المقبلةِ، ليكونَ وليًّا للعهدِ وخلفًا لوالدهِ.

واَنشغلتِ الملكةُ نور في إعدادِ اَبنِها الأميرِ حمزة لخلافةِ والدهِ، بالرّغمِ من معرفتِها بالتّعقيداتِ الدّاخليّةِ للأسرةِ الملكيّةِ الدّاخليّةِ وواقعِها، مع الإشارةِ إلى أنّها كانت قد أعطتِ اَهتمامًا خاصًّا بتربيةِ الأميرِ حمزة تربيةً عربيّةً إسلاميّةً أردنيّةً، ووضعتْ له مربّيةً من عائلةٍ أردنيّةٍ كي تعتنيَ به، وأوصَتْها بأنْ تتعاملَ معه كما تتعاملُ مع أحدِ أقربائِها وبلهجةٍ أردنيّةٍ محلّيّةٍ صافيةٍ.

وساهمَ الشّبهُ العجيبُ والكبيرُ للأميرِ بوالدهِ في طريقةِ تنشئتِهِ وإعدادهِ لتولّي الحكمِ. واَنتقلَ هذا التّشابهُ في الشّكلِ إلى التّشابهِ حتّى في نبرةِ الصّوتِ وطريقةِ الحديثِ، وكلّما كبرَ حمزة كلّما كبرَ الشّبهُ بأبيهِ.

وكنت أنا وآخرون مثلي، مِمّن عرفوا الملكَ حسين عن قربٍ، نُصابُ بحالةِ ذهولٍ من حجمِ هذا الشّبهِ وتفاصيلِهِ في كلِّ شيءٍ بينَهما، وقد أدركتِ الملكةُ نور هذه الخصوصيّةَ الفريدةَ للأميرِ حمزة ووَعَتْها تمامًا.

في تلك الفترةِ - كما أعلمُ - وبعدَ سنة ١٩٩٢، جلسَ الملكُ حسين مع أخيهِ الأميرِ الحسن، وطلبَ منه الالتزامَ علنًا بتعيينِ الأميرِ حمزة، الّذي كان قاصرًا في حينه، وليًّا للعهدِ بعدَ أن يتسلّمَ الحكمَ، لكنَّ الأميرَ الحسن لم يلتزمْ بشيءٍ من هذا القبيلِ، واَعتبرَ أنّ الحديثَ سابقٌ لأوانهِ.

اِستمع الملكُ حسين على مضضٍ إلى إجابةِ أخيه الأميرِ الحسن، لكنّهُ أعادَ الكرّةَ مجدّدًا في نهاياتِ سنة ١٩٩٦، عندما كان عبد الكريم الكباريتي رئيسًا للوزراءِ. وكانت إجابةُ الأميرِ الحسن مُحدّدةً أكثرَ هذه المرّةَ، فقالَ للملكِ، بما معناه: «لماذا تريدون حرمانَ اَبني من هذا الحقِّ؟» فأجابهُ الملكُ: «أنا لم أحرمْ اَبنكَ من شيءٍ، فأنا قدّمتُ حمزة على عبد الله وفيصل وعلي وهاشم ثمّ راشد، وهذا ليس حرمانًا لابنكَ أو تعدّيًا على حقّه»، فردَّ الأميرُ الحسن: «ليحكمِ الدّستورُ بينَنا».

بعد جوابِ أخيه المحدّدِ، قرّرَ الملكُ حسين المباشَرةَ بالتّخطيطِ لتغييرِ ولايةِ العهدِ، ولكن في الوقتِ المناسبِ، لذا قامَ بتهيئةِ الأميرِ حمزة ليتسلّمَ الحكمَ من بعدهِ. وحرصَتِ الملكةُ نور باكرًا على إعدادِ اَبنِها ليحصلَ على كلّ المؤهّلاتِ العلميّةِ والعسكريّةِ، ويكون جاهزًا لوراثةِ أبيه والحكم من بعدهِ.

وأُرْسِلَ الأميرُ حمزة إلى كلّيّةِ ساندهيرست العسكريّةِ (The Royal Military Academy Sandhurst)، ثمّ إلى جامعةِ هارفارد، وحصلَ على شهاداتٍ يُعتدُّ بها، وصارَ الملكُ يصطحبهُ في جولاتهِ وزياراتهِ واَجتماعاتهِ في مجلسِ الوزراءِ والقوّاتِ المسلّحةِ، حتّى قبلَ أن يبلغَ الأميرُ حمزة السّنَّ الدّستوريّةَ.

وعندما بلغَ الثّامنةَ عشرةَ من عمرِهِ بالسّنين القمريّةِ وفقًا للدّستورِ، أرسلَ الحسين رسالةً إلى الأميرِ حمزة، واضحةً لا لبسَ فيها ولا تحتملُ التّأويلَ، هنّأَهُ فيها بوصولِهِ إلى هذه السّنّ وأبلغَهُ، كما أبلغَ الأردنيّين، بأنّه أصبحَ جاهزًا لولايةِ العهدِ.

وباتَ أكيدًا أنّ الملكَ حسين يريدُ الأميرَ حمزة وليًّا لعهدِهِ وخليفةً له، بدلًا من شقيقِهِ الأميرِ الحسن.

كان رئيسُ الوزراءِ عبد الكريم الكباريتي على معرفةٍ عما يفكر به الملكِ وقرارِهِ تغييرَ ولايةِ العهدِ من الأميرِ الحسن إلى الأميرِ حمزة، وتصرّفَ مع الأميرِ الحسن اَنطلاقًا من معرفتِهِ هذه، وتعمّد تجاوزَهُ، بخاصّةٍ أمامَ الوزراءِ وغيرِهم.

وكان الملكُ حسين على علمٍ واَطّلاعٍ بسوء العلاقة بينهما، لكنّه لم يُحرّكْ ساكنًا لوقفِها ووضعَ حدًّا للكباريتي، فقد كانت لديه رغبةٌ غيرُ معلنةٍ باَستمرارِ الكباريتي في تجاوزِ أخيه ووليّ عهدِهِ الأميرِ الحسن.

وكان من المحزنِ والمذهلِ للشّعبِ الأردنيّ عودةُ المرضِ للملكِ سنة ١٩٩٧، ثمّ غيابه الطّويل بسببِ طولِ فترةِ العلاجِ الّتي لم تسمحْ له بالعودةِ إلى الأردنّ، وقد أدّى ذلك إلى توقّفِ الخطّةِ والإجراءاتِ الدّستوريّةِ الرّاميةِ إلى إعلانِ الأميرِ حمزة وليًّا للعهدِ.

لم تكن تسميةُ الأميرِ عبد الله الثّاني وليًّا للعهدِ قرارًا طارئًا، فقد أعلنَتْ هذه التّسمية فورَ ولادتِهِ في مستشفى فلسطين عام ١٩٦٢، ليضمنَ الملكُ الحسين بقاءَ الحكمِ في سلالتِهِ ومن صلبِهِ.

حينذاك، قامَ رئيسُ الدّيوانِ الملكيِّ بهجت التّلهوني بإبلاغِ الملكِ بأنَّ الأميرَ محمّد بن طلال بن عبد الله مستاءٌ جدًّا، وكان الأميرُ محمّد في عهدِ

أخيهِ الحسين وليًّا للعهدِ، وسُحِبَتْ ولايةُ العهدِ منه بعدَ ولادةِ الأميرِ عبد الله بن الحسين، وبقيَ الأميرُ عبد الله وليًّا للعهدِ إلى أن أنهى الأميرُ الحسن دراستهُ وعادَ إلى عمّان وتمّ تعيينهُ وليًّا للعهدِ، لتنتهيَ ولايتُهُ عندما قرّرَ الملكُ في أواخرِ أيّامهِ إعادةَ الولايةِ لصاحبِها الأوّلِ، الأميرِ عبد الله.

لا أعلمُ على وجهِ اليقين بماذا كان يفكّرُ الملكُ حسين عندما ذهبَ للعلاجِ في مستشفى مايوكلينيك (Mayo Clinic)، لكنّهُ كان متّفقًا مع الملكةِ نور على تسميةِ الأميرِ حمزة وليًّا للعهدِ، وظلَّ هذا الاتّفاقُ قائمًا بينَهما حتّى الأيّامِ الأخيرةِ القليلةِ من حياةِ الملكِ، بالرّغمِ من أنّه بدأَتْ بعضُ الإشاراتِ تُسرَّبُ عن نيّتهِ تغيير ولايةِ العهدِ، بخاصّةٍ من الإعلاميّةِ رندة حبيب.

وما لم تذكرْهُ رندة حبيب في كتابِها عن هذه المرحلةِ، هو أنّ الملكةَ نور لم تكن تعلمُ بقرارِ الملكِ تغيير ولايةِ العهدِ من حمزة إلى عبد الله، وأعتقدُ شخصيًّا بأنّه اتّخذَ قرارَهُ قبلَ إعلانهِ بثلاثةِ أسابيعَ، ولذلك، في الأيّامِ الأخيرةِ من حياةِ الملكِ وهو في عمّان، وقبلَ أن يذيعَ خطابَهُ، سَمِعْتُ الملكةَ نور تقولُ للملكِ وهي تبكي: "But you promised me it will be Hamza"، أي «لكنّكَ وعدتني بأن يكون حمزة». وسمعَ هذه الجملةَ عددٌ من كبارِ المسؤولين والأصدقاء الّذين كانوا في المنزل يتابعون حالةَ الملكِ الصّحّيّةَ.

وأعتقدُ أنّ هذه الأيّامَ كانت الأقسى على الملكِ حسين بسببِ هذا القرارِ الّذي اَكتنفَتْهُ تشابكاتٌ كثيرةٌ.

قابلَ الأميرُ الحسن الملكَ في اليوم ذاتهِ لتغييرِ ولايةِ العهدِ، وفي أجواءٍ متوتّرةٍ للغايةِ، وجرى حديثٌ بينَهما، لا أظنُّ أنّ أحدًا يعرفُ مضمونَهُ، باَستثنائِهما فقط، وصدرتِ الإرادةُ الملكيّةُ بتعيينِ الأمير عبد الله بن الحسين وليًّا للعهدِ.

وما زادَ الطّينَ بلّةً، هو تصرّفُ طاقمِ القصرِ المدنيِّ والعسكريِّ مع الأميرِ

الحسن عندما أرادَ مقابلةَ أخيه للمرّةِ الأولى بعد عودتهِ من رحلةِ العلاجِ، إذ طلبوا منه تركَ سلاحهِ قبلَ الدّخولِ على الملكِ، وبالفعلِ، تركَ الأميرُ الحسن سلاحَهُ ودخلَ إلى أخيه منكسرَ الخاطرِ وغاضبًا، وأظنُّ أنّ سكوتَ الأميرِ الحسن كان بعد أن فَقَدَ الأملَ في تغييرِ قرارِ الملكِ، فضلًا عن اَلتزامهِ الطّاعةَ، ثمّ رضوخه الأخير لقرارِ الملكِ.

وتصرّفَ الأميرُ الحسن هنا بشهامةٍ، ووضعَ نفسَهُ بتصرّفِ الملكِ بالرّغمِ من ألمهِ الشّديدِ، وخضعَ لقرارهِ الّذي كان قرارًا دستوريًّا لا غبارَ عليه، فالدّستورُ الأردنيُّ يعطي الأولويّةَ في ولايةِ العرشِ للابنِ الأكبرِ من أبناءِ الملكِ، إذا توافرت فيه الشّروطُ الدّستوريّةُ.

وليس صحيحًا ما تردّدَ عند بعضِ النّاسِ، من أنّ الملكَ يجبُ أن يكونَ من أبَوَين عربيَّين، ذلك أنَّ الدّستورَ يفرضُ كونه من أبوَين مُسلمَين.

واَنتهتْ بذلك حقبةٌ اَستمرّتْ أكثرَ من ثلاثةِ عقودٍ، تولّى الأميرُ الحسن فيها مسؤوليّاتٍ كثيرةً أهمّها الجانبُ الاقتصاديُّ، ولم يحاولِ الأميرُ الحسن القيامَ بأيِّ تحرّكٍ أو أيِّ تصرّفٍ شاذٍّ بعدَ هذه التّطوراتِ.

قيلَ الكثيرُ عن أسبابِ قرارِ الملكِ، بعضُها يتعلّقُ بالعلاقةِ المتوتّرةِ بين الملكةِ نور والأميرةِ ثروت زوجةِ الأميرِ الحسن، وكان أمرُ الخلافِ والتّنافسِ وعدمُ الانسجامِ بينَهما جزءًا من القصصِ المتداولةِ الّتي يعرفُها الجميعُ في المجتمعِ الأردنيِّ والأجنبيِّ، كما إنّ تأثيرَ الأميرةِ ثروت على الأميرِ الحسن كان معروفًا، واَنحيازَ الأميرِ الحسن إلى موقفِ زوجتهِ لصالح الأمير راشد وتصرّفاتِها كانت واضحه.

وقبل صدورِ قرارِ الملكِ بتغييرِ ولايةِ العهدِ بساعاتٍ، اَتّصلتُ بالأميرِ الحسن في منزلهِ، وكان يومَ جمعةٍ، وحاولتُ أن أخفّفَ عنه، فقلتُ له: «سموَّ

الأمير، مهما حصل، فأنتَ أميرٌ وهاشميٌّ وشهمٌ، وتصرّفُكَ الحكيمُ سيكون مرآةً لهاشميّتكَ». وشكَرَني وظلَّ حافظًا ومقدِّرًا لموقفي هذا، وبعد ساعةٍ أو ساعتَين من هذا الاتّصالِ، جاءَني حسام أبو غزالة مديرُ مكتبِ الأمير الحسن، قائلًا لي بأنّه مُكَلَّفٌ من الأميرِ بتقديمِ الشّكرِ والعرفانِ على هذه الجُرأةِ وهذا الموقفِ، وهو لا يستطيعُ الحديثَ هاتفيًّا لأسبابِهِ الخاصّةِ، وأرسلَهُ لينقلَ لي تلك الرّسالةَ.

وبدا لي أنّ الأميرَ كان في حالةِ نكرانٍ (denial) وعدمِ تصديقٍ لِما يحدثُ، فقد كانتِ الأحداثُ أشبهَ بتراجيديا يونانيّةٍ، وقبلَ إعلانِ مجلسِ الوزراءِ عدمَ قدرةِ الملكِ على ممارسةِ واجباتِهِ الدّستوريّةِ بساعاتٍ قليلةٍ، ومن ثمّ إعلان الأميرِ عبد الله وليًّا للعهدِ، كنتُ مع الأميرةِ بسمة بنت طلال الّتي تربطُني بها صداقةٌ عائليّةٌ، فقلتُ لها إنّ الأميرَ عبد الله سيكونُ وليًّا للعهدِ وملكًا، فوجِئَتِ الأميرةُ من كلامي، كما فوجِئْتُ بدوري بسببِ مفاجأتِها، ولم يخطرْ ببالي أبدًا أنّ الملكةَ نور والأميرةَ بسمة والأميرَ الحسن لم يكونوا مطّلعين إطلاقًا على قرارِ الملكِ حسين.

وكنت قد سمعتُ من الإعلاميّةِ رندة حبيب مباشَرةً، قبلَ أن يُنشرَ الخبرُ، أنّ الملكِ حسين اتّصلَ بها مباشرةً من لندن عبرَ مقسّم الدّيوانِ الملكيِّ، وحينَ أجابتْ، فوجِئَتْ بالملكَ حسين يسرّبُ لها خبرَ تسميةِ الأميرِ عبد الله وليًّا للعهدِ، فقالت له إنّها ستنشرُ هذا الحديثَ، أجابَ الملكُ: «أنشري»، وقد رَوَتْ ذلك في كتابِها.

وحتّى قبلَ ذلك، فقد توقّعتُ بأنّ الأمورَ ستنتهي إلى هذا القرارِ، فقد كان واضحًا أنّ الملكَ افتقدَ الوقتَ، ولم يعدْ يملكُ القدرةَ على الانتظارِ إلى حينِ تعديلِ الدّستورِ لصالحِ ابنِهِ حمزة، وربّما - وهذا رأيٌ شخصيٌّ - وبغضِّ النّظرِ عن التّحليلاتِ الّتي زعمَ أصحابُها بأنَّ جهةً بريطانيّةً أو أميركيّةً كانت خلفَ تسميةِ الأميرِ عبد الله لوراثةِ أبيهِ، إلّا إنّني لا أعرفُ شيئًا عنها، لكنّي على يقينٍ

بأنّ الملكَ حسين كان منسجمًا مع عواطفهِ الأبويّةِ الّتي دفعتْهُ إلى تغييرِ البوصلةِ واتّخاذِ هذا القرارِ، ولم يكن متاحًا للملكِ تعديل الدّستورِ لصالحِ حمزة، لأنّ المادّةَ من الدّستورِ تعطي الأولويّةَ للابنِ الأكبرِ ثمّ لأَحَدِ أخوةِ الملكِ وليس لأحدِ أبناءِ الملكِ.

وكان تغييرُ النّصِّ الدّستوريِّ الّذي يعطي الأولويّةَ للابنِ الأكبرِ في ولايةِ العهدِ سيستغرقُ وقتًا مع أنّه لا يحتاجُ إلى أيِّ قرارٍ من الدّولةِ، فهو أمرٌ للملكِ، وهو يُقرّرُهُ بنفسِهِ، وربّما أخفى الملكُ حسين نيّتَهُ عن الجميعِ حتّى يصبحَ قرارَهُ أمرًا واقعًا، متحسّبًا لردودِ فعلِ الأميرِ الحسن.

وفي تقديري أيضًا، فإنّ أحدَ الأسبابِ لتغييرِ الملكِ موقفَهُ من ولايةِ العهدِ، هو تجنّبُ ما جرى له عندما اَغتيلَ جدُّهُ عبد الله الأوّلُ في المسجد الأقصى، ولو ذهبَ المُلكُ إلى الأميرِ نايف بن عبد الله، لَتَمَّ اَستثناءُ فرعِ العائلةِ الّتي يرأَسُها الأميرُ طلال من الحُكمِ ولَذَهَبَ إلى فرعِ الأميرِ نايف.

لقد تعلَّمَ الملكُ حسين من تاريخِ العائلةِ هذا الدّرسَ الّذي غيّرَ مجرى حياةِ الوطنِ والعائلةِ المالكةِ، وكان الملكُ عبد الله الأوّلُ يقولُ ضمنَ حلقةٍ ضيّقةٍ من الأصدقاءِ والسّياسيّين إنّه يعاني من موضوعِ اَختيارِ خليفةٍ له بين طلال ونايف، إذ إنّ كلًّا منهما كان يعاني من المشاكلِ نفسِها الّتي قد لا تؤهّلُهُ لأنْ يكونَ ملكًا أو قائدًا قادرًا على إدارةِ شؤونِ الوطنِ، الّذي لم يكن قد اَستقرَّ بعدُ للهاشميّين، فكان خيارُهُ صعبًا إلى أن توافَقَتِ الأطرافُ الرّئيسيّةُ في ذلك الوقتِ، وهم رئيسُ الوزراءِ توفيق أبو الهدى، والملكةُ زين زوجةُ الملكِ طلال، والسّفيرُ البريطانيُّ في عمّان، وقرّروا تتويجَ الأميرِ طلال ملكًا على المملكةِ الأردنيّةِ الهاشميّةِ.

في هذه المعمعةِ، شعرَ محمّد السّقّاف كاتمُ أسرارِ الأميرِ الحسن ومستشارُهُ، الأخطاءَ الّتي تُرتَكَبُ، والإشاعاتِ الّتي تضرُّ بالأميرِ الحسن

شخصيًّا، فرتّبَ له لقاءً في منزلِهِ بضاحيةِ الحسين، ودعاني مع د. رجائي المعشر، للاجتماعِ به، كوننا صادقين في نصحه ونحظى بثقتِهِ.

بدأنا نُناقشُ الوضعَ، وكان محتوى الكلامِ يتمحورُ حول تأثّرِ الأميرِ الحسن بالأقاويلِ والإشاعاتِ الّتي تصدرُ بشأنهِ وتنالُ منه، وأذكرُ جيّدًا بأنّنا انتقدناه على عدمِ زيارتِهِ لأخيه في المستشفى في مايوكلينيك في الولاياتِ المتّحدةِ أبدًا، بالرّغمِ من أنّ الجميعَ فعلَ ذلك، وكان يتوجّبُ على الأميرِ أن يكونَ المُبادِرَ بالزّيارةِ.

فاجَأنا الأميرُ الحسن بالإجابةِ أنّه «حاولَ مرّاتٍ عديدةً استئذانَ الملكِ لزيارتِهِ، لكنّهم لم يوافقوا ورفضوا استقبالَهُ»، فأجبتُهُ قائلًا: «سموَّ الأميرِ، بدونِ سؤالٍ أو جوابٍ، خذْ طائرةً صغيرةً من سلاحِ الجوِّ حتّى تصلَ إلى روتشستر (Rochester)، ومن دونِ أن يعلمَ الملكُ بذلك، فتصل في اليومِ التّالي، وتلتقي بأخيك وتزيل نهائيًّا سوءَ الفهمِ بينَكما، وفي اليومِ التّالي تكون في عمّان».

أيّدَني رجائي المعشر في هذا الاقتراحِ، وأكّدْنا له سويًّا أنّ: «هذا الأمرَ أساسيٌّ ولا يجوزُ استمرارُ القطيعةِ بينَكما».

ارتاحَ الأميرُ الحسن لهذا الاقتراحِ وقرّرَ تنفيذَهُ، لكنّ الملكَ كان قد أنهى العلاجَ وغادرَ إلى لندن، فذهبَ الحسن إلى لندن.

وبالرّغمِ من كلِّ هذه التّعقيداتِ، وللأمانةِ، فإنَّ تصرّفَ الأميرِ الحسن وشهامتَه كانا من بين العواملِ الّتي أدّتْ إلى سلاسةِ انتقالِ السّلطةِ إلى الملكِ عبد الله الثّاني، كما جَعلتْ من تقبُّلِ المواطنين وحتّى المسؤولين لقرارِ الملكِ سلسًا وهادئًا وناعمًا على غيرِ توقّعاتِ بعضِهم، وبالنّتيجةِ، فقد دعمَ الأردنيّون القرارَ الأخيرَ للملكِ، وهو يُودّعُ شعبَهُ في رحلةٍ لم يَعُدْ منها.

عادَ الملكُ حسين من لندن مُنهكًا، وأصبحَ مطلبُ الشّفاءِ والانتصارِ على المرضِ مستحيلًا، واضطرَّ إلى دخولِ مستشفى المدينةِ الطّبّيّةِ أكثرَ من مرّةٍ

خلال تلك الأيّامِ القليلةِ الّتي قضاها في عمّان لإجراءِ عمليّةِ نقلِ دمٍ، وظهرَ بأنّ العمليّةَ لم تحسِّنْ من وضعِهِ الصّحّيِّ، وبدأَ وضعُهُ يتدهورُ أكثرَ فأكثرَ، فقد كانتِ الخليّةُ السّرطانيّةُ المبتلي بها عدوانيّةً وقويّةً.

دارَ نقاشٌ بين العائلةِ الهاشميّةِ حولَ الخطوةِ التّاليةِ، فأصرَّ الملكُ على عدمِ رغبتِهِ في مغادرةِ البلدِ، لشعورِهِ بأنَّ المنيّةَ قد دنتْ منه كثيرًا، ولم يعدْ أمامَهُ متّسعٌ من الوقتِ للسّفرِ، لكنَّ الملكةَ نور، وربّما بعضُ الأمراءِ والمسؤولين، رغبوا بعودةِ الملكِ مرّةً أخرى إلى مستشفى مايوكلينيك، فرضخَ للأمرِ، وتقرّرَ سفرُهُ في اليومِ التّالي، وصدرَتِ الإرادةُ الملكيّةُ بتعيينِ الأميرِ عبد الله نائبًا للملكِ، وأصبحتِ اتّجاهاتُ الأمورِ معروفةً منذ تلك اللّحظةِ.

في تلك الأثناءِ، صدرَ إعلانٌ من مجلسِ الوزراءِ بعدمِ قدرةِ الملكِ حسين على إدارةِ شؤونِ الحكمِ وتكليفِ وليِّ العهدِ بتلك المسؤوليّةِ، ثمّ سارَتِ الأمورُ جميعُها بحسبِ الدّستورِ.

غادرَ الملكُ حسين عمّان، وهو في حالةِ ضعفٍ لم تساعِدْهُ حتّى للوقوف على قدمَيه، وقد أظهرَتِ الصّورُ الّتي اَلْتُقِطَتْ أثناءَ مغادرتِهِ حالتَهُ تلك، ولم يلبثْ بعدَ أيّامٍ معدودةٍ في المستشفى حتّى دخلَ في غيبوبةٍ «كوما» تقرّرَ بعدَها العودة به إلى عمّان، وبدَتِ النّهايةُ أكثرَ اَقترابًا.

ذهبتُ إلى المدينةِ الطّبّيّةِ لأزورَهُ في السّاعاتِ الأخيرةِ، وكان أفرادُ العائلةِ من الأمراءِ قد بدأوا بالتّوافدِ، فآثرتُ العودةَ من دون أن أودّعَهُ، وذهبتُ إلى مكتبي، حيثُ تلقّيتُ اتّصالاً من أمانةِ سرِّ مجلسِ الأعيانِ في حوالي السّاعةِ الثّانية عشرة والنّصفِ بعد ظهرِ السّابعِ من شباط / فبراير ١٩٩٩، لأبقى مستعدًّا لانعقادِ جلسةٍ سريعةٍ لمجلسِ الأمّةِ بعد ساعةٍ من الآن.

كان في مكتبي في تلك اللّحظةِ مراسلُ محطّةِ تلفزيون MBC، الإعلاميُّ سعد السّيلاوي، فأخبرتُهُ بأنّ الملكَ حسين قد توفّيَ، وأنّ جلسةَ مجلسِ الأمّةِ ستُعقدُ بعد ساعةٍ من الآن، واتّصلَ سعد السّيلاوي بمحطّتِهِ وأعلنَ وفاةَ الملكِ مباشرةً من مكتبي.

بالرّغم من كلِّ محبّتي واَرتباطي بالملكِ حسين والأجواءِ العاطفيّةِ الّتي كان الأردنّ يعيشُها في تلك اللّحظةِ المأساويّةِ والحزينةِ، فقد كان جلُّ اَهتمامي وكلُّ تركيزي يصبُّ على سؤالٍ في نفسي: إلى أيِّ مدى سنبقى نعيشُ حالةَ الحزنِ واللّحظةَ المأساويّةَ الّتي أحدَثَتْها؟ وما هي تداعياتُها المستقبليّةُ؟

فقد كان الخوفُ من «اليوم التّالي (the day after)» لوفاةِ الملكِ حسين يشوبُ تلك المرحلةَ، وكذلك الذّهولُ من التّغييراتِ الهيكليّةِ الأساسيّةِ العميقةِ في العائلةِ الهاشميّةِ، وأظنُّ أنّ هذه العواملَ جعلَتْ مواقفَ المواطنين والمسؤولين حياديّةً ومتوازِنةً حيالَ تلك التّغييراتِ الدّراماتيكيّةِ، كما أظهرتِ الأحداثُ لاحقًا.

ولو أنّ عاملًا واحدًا من تلك العواملِ كان هو الوحيد المهيمن على الأحداثِ، لربّما كانت ردودُ الفعلِ على التّغييرِ قد اَختلفتْ قليلًا، إلّا أنّ الاحترامَ الطّاغيَ الّذي يكنّهُ الأردنيّون للملكِ حسين، وثقتَهم به والحزنَ عليه، فضلًا عن الانسجامِ التّامِّ لقرارهِ مع الدّستورِ، كلُّها عواملُ سهّلتِ الانتقالَ السّلسَ للسّلطةِ.

في هذه الفترةِ العصيبةِ، زارَني العديدُ من الإعلاميّين، منهم صحافيّون من مجلّةِ «نيوزويك» (Newsweek) الأميركيّةِ، قلتُ لهم إنّ المرحلةَ تتّسمُ بالتّساؤلِ بشأنِ «اليوم التّالي» (the day after) ، وماذا بعدَهُ؟ فأخذتِ المجلّةُ كلامي واَستخدمتْهُ على غلافِ عددِها الّذي صدرَ بعد حدوثِ الوفاةِ.

فقد كان الملكُ حسين محبوبًا من شعبهِ لدرجةِ وصفهِ بـ»الظّاهرة»، فغالبيّةُ الأردنيّين لم يعرفوا غيرَهُ، وكان يتحلّى بالصّفاتِ القياديّةِ، ويعرفُ شخصيًا الكثيرَ من أبناءِ الشّعبِ، وقد نجحَ رحمه الله خلال سنواتِ حكمهِ بتوطيدِ علاقتهِ مع المواطنين، ولم يكن يرفضُ طلبًا لأحدٍ.

في المقابلِ، لم يكنِ الأميرُ عبد الله معروفًا بشكلٍ كافٍ لدى غالبيّةِ الشّعبِ، فالأردنيّون كانوا يرَون فيه الأميرَ والابنَ البكرَ للملكِ، المنشغِلَ دائمًا بواجباتهِ العسكريّةِ في القوّاتِ المسلّحةِ، وربّما هذا ما دفعَ به ليبقى خارجَ الصّورةِ تمامًا طيلةَ عهدِ والدِهِ، إلّا أنّ رغبةَ النّاسِ بالاستمرارِ والبقاءِ وبسلاسةِ التّغييرِ، واَحترامَ إرادةِ الملكِ، أدّتْ كلّها إلى دعمِ الانتقالِ السّلسِ للسّلطةِ.

وفورَ إعلانِ وفاةِ الملكِ حسين، اَجتمعَ مجلسُ الأمّةِ بشقَّيهِ النّوّاب والأعيان سريعًا وبسلاسةٍ وبدونِ منغّصاتٍ أو معوّقاتٍ، وأقسمَ الملكُ عبد الله الثّاني اليمينَ الدّستوريّةَ، وأصبحَ منذ تلك اللّحظةِ التّاريخيّةِ ملكًا رابعًا للمملكةِ الأردنيّةِ الهاشميّةِ.

لا أغالي إذا قلتُ إنّ اَنتقالَ السّلطةِ إلى الملكِ عبد الله الثّاني مثّلَتْ بالنّسبةِ إلى العالم حالةً فريدةً وغنيّةً وتجربةً حضاريّةً رائدةً، لا يمكنُ إطلاقًا مقارنتُها بتجاربَ مثيلةٍ جرَتْ في عالَمِنا العربيِّ، وقد قالَ لي الصّحافيُّ اللّبنانيُّ سمير عطا الله، في تعليقهِ على هذا الحدثِ، إنّه وبمجرّدِ أن قالَ رئيسُ مجلسِ الأمّةِ «النّصاب قانونيّ»، حتّى تحوّلَتْ هذه الجملةُ إلى جملةٍ تاريخيّةٍ، وقد كانت فعلًا جملةً تاريخيّةً.

كانت جنازةُ الملكِ حسين صورةً أخرى واضحةَ المعالمِ لمدى أهمّيّةِ الرّاحلِ الكبيرِ في هذا العالم، وكان بعضُ هذا الحشدِ الدّوليِّ غيرِ المسبوقِ في جنازتهِ يُمثّلُ مواقفَ إنسانيّةً مع وضعِ الملكِ الّذي قاوَمَ وجاهدَ في حياتهِ،

ولم يتوانَ حتّى في اللّحظاتِ الأخيرةِ من عمرهِ عن الذّهابِ إلى البيتِ الأبيضِ كي يدعمَ مسارَ السّلامِ بجهدٍ مشتركٍ مع بيل كلنتون وبنيامين نتنياهو وياسر عرفات في الثّالث والعشرين من تشرين الأوّل / أكتوبر ١٩٩٨.

حضرَ الجنازةَ المهيبةَ أكثرُ من مائة رئيسِ دولةٍ، وكانت ترتيباتُ وصولِهم ومغادرتِهم وترتيباتُ الجنازةِ قمّةً في الدّقّةِ والتّنظيمِ، لم يشهدْ تاريخُ العالمِ مثيلًا لها حضورًا وتنظيمًا، فقد كان الحسين عظيمًا في حياتهِ وعظيمًا في مماتهِ.

وقد شعرَ بعضُ الزّعماءِ في العالمِ بالذّنبِ عندما لم يتمكّنوا من المشاركةِ في جنازةِ الرّجلِ العالميِّ الملك حسين، وكان رئيسُ وزراءِ كندا جان إكرتيان (Jean Chrétien) أحدَ هؤلاء، حيثُ لامَهُ البرلمان الكنديُّ لعدمِ حضورِهِ الجنازةَ، والثّاني الرّئيس اللّبنانيّ إميل لحود الّذي ظنَّ أنّ الرّئيسَ السّوريَّ حافظ الأسد لن يشاركَ في الجنازةِ، ليكتشفَ أنّ الأسدَ حضرَ الجنازةَ في اللّحظاتِ الأخيرةِ، فاَضطرَّ لحّود إلى زيارة الأردنّ بعد ذلك بأسابيعَ قليلةٍ.

أصبحَ تتويجُ الملكِ عبد الله الثّاني ملكًا على المملكةِ الأردنيّةِ الهاشميّةِ أمرًا واقعًا، وتعاملَ النّاسُ معه مباشرةً على هذا الأساسِ، وأمَّ مئاتُ الآلافِ من الأردنيّين، ومن مختلف المناطقِ والأعمارِ والمعتقداتِ كافّةَ القصرَ الملكيَّ للتّهنئةِ ومبايعةِ الملك عبد الله تلقائيًّا، ومن دون أيِّ إيحاءاتٍ أو توجيهاتٍ أو تدخّلاتٍ أو ضغوطٍ من أحدٍ، فقد تقبّلَ الأردنيّون جميعُهم ملِكَهم الجديدَ، كونه اَمتدادًا لملكِهم الرّاحلِ، ونقلوا ثقَتَهم من الملكِ الأبِ إلى الملكِ الابنِ بكلِّ عفويّةٍ وحبٍّ واَحترامٍ.

وكان رئيسُ الوزراءِ د. فايز الطّراونة في تلك الأيّامِ قد تصرّفَ بشكلٍ دستوريٍّ دقيقٍ، وشاورَ رؤساءَ الوزراءِ السّابقين في الخطواتِ الّتي يجبُ اَتّخاذُها، ومن بينها ضرورةُ إعلانِ عدمِ قدرةِ الملكِ حسين على الحكمِ بسببِ

المرضِ، حتّى يكونَ بالإمكانِ تعيينُ نائبٍ للملكِ، وبدأتِ التّحضيراتُ اَستعدادًا لغيابِ الملكِ، وبدَأْنا التّشاورَ في الاسمِ الرّسميِّ الّذي سوفَ يطلَقُ على الملكِ الجديدِ.

تنبّأَ الجميعُ للملكِ الشّابِّ بالنّجاحِ في مهمّتِهِ، وكان المأخذ الوحيد الّذي أثارَ ملاحظاتِ بعضِهم، هو عدم إتقانِهِ اللّغةَ العربيّةَ، وظهرَ ذلك واضحًا عندما أقسمَ اليمينَ الدّستوريّةَ في السّابعِ من شباط / فبراير ١٩٩٩ أمامَ مجلسِ الأمّةِ، ولم تكن تلك الملاحظةُ عائقًا أمام الملكِ أو أمام شعبِهِ، بخاصّةٍ وأنّه تغلّبَ عليها بسرعةٍ.

نَفَّذَ الأميرُ عبد الله رغبةَ والدِهِ بأن يكون الأميرُ حمزة وليًّا لعهدِ أخيه الملكِ عبد الله، وكان هذا الإجراءُ طبيعيًّا ومنطقيًّا، لأنّ الملكَ عبد الله لم يكن لديه وليُّ عهدٍ قد بلغَ السّنَّ الدّستوريّةَ بعدُ.

لكن، بعد سنواتٍ من هذا التّعيينِ، قرّرَ الملكُ عبد الله تعيينَ اَبنهِ الأميرِ حسين وليًّا لعهدهِ مع بلوغهِ السّنَّ الدّستوريّةَ، وللأمرِ أسبابُهُ، إلّا أنّ الأهمَّ هو اَحتكامُهُ لعواطفِ الأبوّةِ في الدّرجةِ الأولى، ولكي لا تتكرّرَ تجربةُ الأميرِ الحسن مرّةً أخرى، اَرتأى الملكُ عبد الله حسمَ الأمرِ باكرًا، لأنّ مثلَ هذه التّعقيداتِ، إذا ما تكرّرَتْ، كما في حالةِ نايف وطلال، أبناءِ الملكِ عبد الله الأوّل، والحسين والحسن، لا تخدمُ العائلةَ المالكةَ ولا الأردنّ.

ربّما لم تكن العلاقةُ بين الشّقيقين حميمةً، وربّما لأسبابٍ أخرى، وكما كان للملكِ حسين الحقُّ في قرارهِ نقلَ ولايةِ العهدِ من شقيقهِ الأمير الحسن إلى اَبنهِ، فقد قامَ الملكُ عبد الله بسحبِ ولايةِ العهدِ من أخيه حمزة وتعيينِ اَبنهِ الأميرِ حسين وليًّا لعهدهِ. وقد حدثَ هذا التّغييرُ بدون أيّ تمهيدٍ أو تغطيةٍ سياسيّةٍ أو إعلاميّةٍ، وسارتِ الأمورُ على طبيعتِها تمامًا، وبكلِّ يُسرٍ وسلاسةٍ.

وللتّوضيحِ، لا بدَّ لي من اَستعادةِ ما حصلِ في شهرِ تمّوز/ يوليو سنة ١٩٩١. آنذاك، زارَني الأميرُ الشّابُّ عبد الله بن الحسين في منزلي، وباركَ لي تولّي منصب رئيسِ الحكومةِ، وتمنّى لي النّجاحَ والتّوفيقَ، وقالَ لي حرفيًّا بأنّ شبّانَ العائلةِ المالكةِ يشاركونه في هذه التّهنئةِ، ويعدّونني ممثِّلًا لأفكارِهم وتوجّهاتِهم، وألمحَ إلى أنّني والحكومة يجبُ أن نقفَ في مواجهةِ نفوذِ بعضِهم في الدّولةِ الأردنيّةِ، ويجبُ وضعُ مصالحِ الدّولةِ وأمورِها في مسارِها الصّحيحِ.

وأظنّهُ اَستخدمَ في حينهِ كلمةَ «تسلّط أو هيمنة» هؤلاء النّاسِ، وذكرَ اَسمًا او اَسمَين، حينَها لم أدخلْ مع الأميرِ عبد الله في أيِّ نقاشٍ حولَ هذا الموضوعِ، وقلتُ له إنّ حكومتي ستكون حكومةً وطنيّةً تُسيِّرُ الأمورَ بمعيارِ واحدٍ، وتقفُ في وجهِ أيِّ تجاوزاتٍ، وستحافظُ على المالِ العامِّ.

ولم تكن علاقةُ الأميرِ عبد الله مع الدّيوانِ الملكيِّ وزيد بن شاكر بالعلاقةِ السّلسةِ، والسّببُ يعودُ إلى الملكِ حسين نفسِهِ، فالظّروفُ لم تسمحْ له بأنْ يكون قريبًا من أبنائِهِ، ما حرَمَهم من العيشِ في جوٍّ عائليٍّ تحتَ جناحِ الأمِّ والأبِ، لذا، كان يطلبُ من زيد بن شاكر ومروان القاسم مراقبةَ تصرّفاتِ الأمراءِ وضبطَها وفرضَ رقابةٍ على ما يقومون به.

وتأثّرَ الملكُ عبد الله الثّاني بهذا الوضعِ، وتجنّبَ تكرارَ ذلك معه، ليعيشَ ربَّ أسرةٍ في جوٍّ عائليٍّ أردنيٍّ حميمٍ.

وقد حدثَتْ سلسلةُ اَحتكاكاتٍ بين الأمير عبد الله، في ذلك الحين، واَبن شاكر والقاسم. ذلك لأنّه كان شابًّا له شخصيّتُهُ، ويريدُ أن يعيشَ حياتَهُ باَستقلاليّةٍ ومن دون مراقبةٍ، إلّا أنّهما كانا يبرّران تدخّلَهما بأنّهما كانا يفعلان ذلك بطلبٍ من الملكِ ولحمايةِ سمعةِ أبناءِ الملكِ.

هذه الأمورُ كانت تغيظُ الأميرَ عبد الله في عهدِ والدهِ، وكان يرى أنّ الشّريفَ زيد يتصرّفُ في كلِّ أمورهِ، سواء داخلَ الأردنّ أو خارجَهُ بشكلٍ لا يليقُ بالأمير عبد الله، الابن البكر للملكِ.

وأعتقدُ أنّ هذه الظّروفَ هي الّتي حدّدَتْ طريقةَ تعاملِ الأميرِ عبد الله بعد أن أصبحَ ملكًا مع اَبنِ شاكر وعائلتهِ، ولم تتوانَ الجهاتُ الأمنيّةُ والقضاءُ الأردنيُّ عن حجزِ أموالِ عدد من أقرب الناس من عائلة أبو شاكر في إحدى القضايا المشهورةِ وتجميدِ كلِّ أرصدتِها ومنعِها من السّفرِ.

وشغلتْ هذه القضيّةُ الرّأيَ العامَّ الأردنيَّ بسببِ أسماءِ المتّهَمين فيها ومكانتِهم الوظيفيّةِ في الدّولةِ، وتابعَ الأردنيّون المحاكماتِ الّتي عُقِدَتْ لبعضِهم، بما فيها إحضار المتّهم الرّئيسيّ فيها مجد الشّمايلة من أستراليا بعدَ أن فرَّ إليها.

ولطالما كان الأميرُ عبد الله يتصرّفُ على سجيّتهِ وطبيعتهِ، وأذكرُ أنّه دعاني وزوجتي في إحدى اللّيالي إلى منزلهِ في «الحمر»، كما دعا نضال الحديد وخليل التّلهوني وزوجتَيهما، وضيوفًا آخرين، وكان يحادثُنا قليلًا خلال السّهرةِ، ثمّ يغيبُ عنّا ليشرفَ بنفسهِ على إعدادِ نوعٍ من الطّعامِ اليابانيِّ الّذي يتقنُ طبخَهُ، فهو يحبُّ المطبخَ اليابانيَّ ويعدُّهُ بنفسهِ، وظهرَ واضحًا لي وللجميعِ، أنّ الأميرةَ رانيا هي الّتي تتولّى القيامَ بواجباتِ ضيوفِها.

وإذا كان الشّيءُ بالشّيءِ يُذكَرُ، فقد أخبَرَني محمّد حسنين هيكل، أثناءَ حضورِنا سويًّا مهرجانًا موسيقيًّا في سالزبورغ في النّمسا، أنّه ذهبَ بصحبةِ زوجتهِ هداية في إحدى اللّيالي إلى دارِ الأوبرا في لندن لحضورِ برنامجٍ موسيقيٍّ، وجلسَ إلى جانبهِ زوجان شابّان لا يعرفُهما، فبادَرَتْهُ السّيّدةُ الشّابّةُ بالتّحيّةِ وسألَتْهُ إذا كان يعرفُهما؟ فنفى معرفَتَهُ بهما، حينَها عرَّفتْهُ السّيّدةُ بالأميرِ

عبد الله بن الحسين وبنفسِها، وكانتِ المرّةُ الأولى الّتي يلتقي هيكل بالأميرِ وبمبادرةٍ من الأميرةِ رانيا.

عدا هذه اللّقاءاتِ المحدودةِ بيني وبين الملكِ عبد الله حين كان أميرًا، لم نكن على تواصلٍ إلّا أثناءَ مرضِ الملكِ، لكن، عندما صافَحْتُهُ المصافحةَ الرّسميّةَ بعدَ تنصيبِهِ ملكًا، اَستمهَلَني للحظاتٍ، وقالَ لي بأنّه ممنونٌ للتّصريحاتِ الإيجابيّةِ تجاهَهُ ولدعمي له في المحطّاتِ التّلفزيونيّةِ الغربيّةِ.

وكنت وبعد حلفِهِ اليمينَ الدّستوريّةَ مباشَرةً، قد صرّحتُ لشبكةِ CNN من على شرفةِ مجلسِ الأمّةِ قائلًا: «هذا الملكُ سوفَ يُدهشُكُم».

بدأَ الملكُ عبد الله الثّاني يتلمّسُ طريقَهُ في التّعاملِ مع الدّولةِ وإدارتِها، واَلتقى عدّةَ مرّاتٍ مع مجموعاتٍ من السّياسيّين والشّبّانِ في بيوتِهم ليستمعَ إلى آرائِهم وأحاديثِهم، وكنت من جملةِ الّذين اَلتقى بهم، بالإضافةِ إلى رجائي المعشر، وصالح إرشيدات، وسعد هايل سرور، ونضال الحديد، وآخرين.

ففي ذلك الوقتِ، كان الملكُ توّاقًا إلى الاتّصالِ برجالِ الحقلِ العامِّ والمسؤولين، وعلى رأسِهم رؤساءُ الحكوماتِ السّابقين، وكان يلتقينا على فتراتٍ متقاربةٍ في منازلِنا وبشكلٍّ دوريٍّ، ولا أعتقدُ أنّه كان يستفيدُ كثيرًا من مثلِ تلك اللّقاءاتِ.

كان الهمُّ الرّئيسيُّ للملكِ عبد الله في حينهِ الملفَّ الاقتصاديَّ بكلِّ تعقيداتِه، وقد أعطاه الأولويّةَ على غيرِهِ من الملفّاتِ الإداريّةِ الأخرى، وإن كنت لا أذكرُ تفاصيلَ تلك المناقشاتِ، إلّا أنّ وجهةَ نظري كانت ترتكزُ على ضرورةِ إجراءِ إصلاحاتٍ في كلِّ المرافقِ، وعلى أهمّيّةِ عدمِ اَقتصارِ الأمرِ على الإصلاحِ السّياسيِّ أو الاقتصاديِّ، واَستخدمتُ مثالَ سيّاراتٍ متنوّعةٍ بطرازِها وقوّتِها واَنطلاقتِها، فعليها أن تصلَ إلى هدفٍ واحدٍ، وقد لا تصلُ جميعها في وقتٍ

واحدٍ؛ لكنّها في النّهايةِ ستصلُ، وكان رأيي أنّ نصفَ مشاكلِنا هو بسببِ سوءِ الإدارةِ أو عدمِ صحّتِها، ويمكنُنا حلُّ هذه المشكلةِ من خلالِ تحديثِ عملّها وليس من خلالِ القوانين.

وأوضحتُ أنّ السّبيلَ إلى تحقيقِ ذلك يقتضي التّركيز على التّعليمِ المهنيِّ المتقدّمِ أكثر من التّعليمِ الأكاديميِّ، بحيثُ يتمُّ إنشاءُ معاهدَ بوليتكنيك (écoles polytechniques) متعدّدةٍ ومنتشرةٍ في الشّمالِ والوسطِ والجنوبِ لتدريبِ الشّبّانِ والشّابّاتِ في الأردنّ، كما إنّ الجهازَ الإداريَّ يحتاجُ إلى التّطويرِ، ليلبّيَ مصالحَ مُسَدِّدِي الضّرائب، ويجبُ أن تعودَ المفاهيمُ الإداريّةُ إلى مسارِها الصّحيحِ، فيكون الموظّفُ في خدمةِ المواطنِ، وليس كما هي الحالُ اليوم، إذ يضطرُّ المواطنُ إلى تقديمِ خدمةٍ للموظّفِ ليحصلَ على مطلبِهِ من الإدارةِ.

كما أشرتُ إلى أنَّ قلّةَ الموارِدِ الطّبيعيّةِ في الأردنّ تستوجبُ التّركيزَ على صناعاتٍ ذاتِ قيمةٍ عاليةٍ، بحيث يُعوِّضُ قطاعُ الخدماتِ عن قلّةِ الموارِدِ، سواء بتنميةِ الخدماتِ الطّبّيّةِ، ورفعِ مستوى التّعليمِ العالي والخدماتِ المعرفيّةِ والتّكنولوجيّةِ والكمبيوتر والإنترنت والصّناعاتِ الدّوائيّةِ والسّياحةِ، فهذا من شأنِهِ أن يفتحَ الأردنّ أمامَ الأشقّاءِ العربِ ويساهمَ في تنميةِ الاقتصادِ الوطنيِّ الأردنيِّ.

ولم يكن الملكُ عبد الله في بدايةِ حكمِهِ يعرفُ المسؤولين والنّاسَ، إذ كانت معرفتُهُ محدودةً ببعضِهم فقط، كما كانت لغتُهُ العربيّةُ محدودةً أيضًا، ولذلك، بدأَ بعقدِ اللّقاءاتِ الشّعبيّةِ وزيارةِ النّاسِ في مواقعِهم، من خلالِ جولاتٍ يتمُّ تنظيمُها لتعريفِ المواطنين به وبأفكارِهِ وخططِهِ، ولتعريفِهِ على بيئتِهِ الاجتماعيّةِ، وفي كلِّ زيارةٍ يقومُ بها، يتمُّ وضعُ بيانٍ موجزٍ ومحدّدٍ بنقاطٍ قصيرةٍ، ليقومَ الملكُ بالتّعليقِ عليه في تلك الاجتماعاتِ.

وبغيةَ تجنّبِ اللّقاءاتِ الّتي قد ترتدُّ سلبًا على صورةِ الملكِ، جاءَ مَنْ يهمسُ في أذنهِ بضرورةِ تولّي رئيس مجلسِ الوزراءِ الاجتماعاتِ الّتي تنسّقُ هذه اللّقاءاتِ، ليبتَّ في ترتيباتِها ويحدّدَ المسؤولين المفترضَ أن يشاركوا فيها، وهذا من شأنهِ أن ينظّمَ ظهورَهُ للتّوصّلِ إلى نتائجَ إيجابيّةٍ من خلال هذه اللّقاءاتِ.

فالملكُ عبد الله، عندما اَستلمَ الحكمَ لم يكن قد اَستكملَ جهوزيّتهُ السّياسيّةَ، هذا الواقعُ أثّرَ على بداياتهِ، وذلك قبلَ اَكتسابهِ الخبرةَ السّياسيّةَ نتيجةَ الممارسةِ والاحتكاكِ الرّسميِّ والشّعبيِّ، وبلورةِ علاقاتهِ بالدّولِ العربيّةِ والأجنبيّة.

لم تواجهِ الملكَ عبد الله صعوباتٌ تُذكرُ في مسارِ اَستلامهِ للحكم، وكان الموضوعُ الوحيدُ الّذي يتداولُهُ النّاسُ في هذا المضمارِ هو الاستبعادُ المفاجئُ للأميرِ الحسن، وفي السّاعاتِ الأخيرةِ من حياةِ الملكِ حسين.

وكان التّوتّرُ شديدًا في المراكزِ العليا في الدّولةِ، وفي أحاديثِ الشّارعِ حول ما حدثَ للأميرِ الحسن. ولكنَّ هذا التّوتّرَ وهذا القلقَ لم يكونا ليؤثّرا على حكمِ الملكِ عبد الله أو يهدّدَ وجودَهُ على الإطلاق، لأنّ الشّرعيّةَ أخذتْ مكانَها الصّحيحَ في مسارِ الانتقالِ الّذي حصلَ بموجبِ الدّستورِ، والأميرُ الحسن كان أوّلَ الملتزمين بالدّستورِ، وبما عُهِد فيه من مروءةٍ وشهامةٍ واَحترامٍ لقرارِ أخيه، بالرّغمِ من المرارةِ الشّديدةِ الّتي خلّفَها هذا القرارُ لديه ولدى عائلتهِ، ولا أظنُّها ستفارقهُ أبدًا.

بدأَ الملكُ الشّابُّ يتلمّسُ طريقهُ في إدارةِ شؤونِ الدّولةِ المعقّدةِ؛ وبعضُها أكثر تعقيدًا ممّا يمكن تصوّرهُ، وكان لتعاونِ الشّعبِ الأردنيِّ بكلِّ فئاتهِ معه في سنواتِ حكمهِ الأولى أكبرُ الأثرِ في التّأكيدِ على نجاحِ المملكةِ الرّابعةِ في سنيّها الأولى.

وجاءِ قرارُ الملكِ عبد الله بتغييرِ رئيسِ الوزراءِ في حينهِ د. فايز الطّراونة دليلًا على أنّه بدأَ يمسكُ خيوطَ الدّولةِ بيدهِ ويختارُ رئيسَ حكومتهِ بنفسهِ.

وللحقيقةِ، لم نكن نعرفُ الأشخاصَ أو الجهاتِ الّتي اَستشارَها الملكُ لإقالةِ حكومةِ فايز الطّراونة، كذلك، فوجئَ الجميعُ باَختيارهِ عبد الرّؤوف الرّوابدة أوّلَ رئيسِ وزراء في عهدهِ، وكثُرتِ التّكهّناتُ والتّساؤلاتُ بشأنِ الجهاتِ الّتي تقفُ وراءَ ترشيحِ الرّوابدة واَختيارِ الملكِ له.

اِعتقدَ الكثيرون أنّ مديرَ المخابراتِ سميح البطّيخي، الّذي كان الرّجلَ الأقوى في المملكةِ في ذلك الوقتِ، هو الّذي اَختارَ الرّوابدة، لكنْ تبيّنَ فيما بعدُ أنّ هذه المعلومةَ غيرُ صحيحةٍ، ونفى البطّيخي أيَّ علاقةٍ له بهذا التّرشيحِ المفاجئِ، لكنَّ روايةَ محمّد الذّهبي، مديرِ مكتبِ البطّيخي الّذي أصبحَ لاحقًا مديرًا للمخابراتِ العامّةِ، تقولُ غيرَ ذلك تمامًا.

وبحسبِ ما رواه الذّهبي لي شخصيًّا، فإنّ الملكَ عبد الله الثّاني، حين قرّرَ تشكيلَ أوّلَ حكومةٍ في عهدهِ وإقالةَ الطّراونة، اَستشارَ البطّيخي الّذي نصحَهُ باَختيارِ عبد الرّؤوف الرّوابدة، ووافقَ الملكُ على هذا التّرشيحِ، كونهُ كان حديثَ عهدٍ ولا خبرةَ لديه أو معرفةً بكثيرٍ من رجالاتِ الدّولةِ.

وأخبرَني الذّهبي شخصيًّا فيما بعدُ، أنّه أثناءَ عملهِ بصفتهِ مديرًا لمكتبِ البطّيخي، أنّ الأخيرَ أرسلَ في طلبِ الرّوابدة قبلَ أن يتمَّ تكليفُهُ بتشكيلِ الحكومةِ، وتركهُ ينتظرُ في مكتبِ الذّهبي ربعَ ساعةٍ من دونِ أيِّ سببٍ أو اَرتباطٍ يحولُ دون لقائِهِ فورًا، واستدعاه مرة ثانية بعد أيام قليلة، وأبقاه ينتظر هذه المرة لمدة ٤٠ دقيقة.

ويقولُ الذّهبي إنّ الاثنين، البطّيخي والرّوابدة فَهِما بعضهما بعضًا، حيثُ اَختبرَ البطّيخي مدى قبولِ الرّوابدة التّعاملَ معه.

روايةُ الذّهبي هذه محرّفةٌ ولا تعكسُ الحقيقةَ، والأصحُّ أنّ الملكَ عبد الله قرّرَ تغييرَ د. فايز الطّراونة باكرًا، وطلبَ من سميح البطّيخي دراسةَ الأمرِ. واَلتقى سميح مع الرّوابدة مرّةً أو مرّتَين لهذا الغرضِ وأوصى الملكَ بعدمِ تكليفِه، لكنّ الملكَ لم يأخذْ بنصيحةِ البطّيخي، وقرّرَ بعد أيّامٍ قليلةٍ تكليفَ الرّوابدة بتشكيلِ أوّلِ حكومةٍ في عهدِهِ.

وبالرّغمِ من عدمِ مصداقيّةِ روايةِ الذّهبي هذه، إلّا أنّها تدفعُني إلى النّظرِ مليًّا في المفارقاتِ السّياسيّةِ الغريبةِ، فقد بدأتْ رحلةُ عبد الرّؤوف الرّوابدة في تشكيلِ الحكومةِ من دائرةِ المخابراتِ العامّةِ، واَنتهتْ أيضًا هناك، وبطريقةٍ لا يستحقُّها أبدًا.

وأولى الاختباراتِ الّتي واجَهَها الملكُ، كان ملفّ قادةِ «حماس» في الأردنّ، فتحَهُ الرّئيسُ الرّوابدة في مطلعِ عملِ حكومتِهِ لأسبابٍ لا نزال نجهلُها، وأسفرتْ عن إبعادِهم إلى قطر، وتتناقضُ الرّواياتُ حول الأسبابِ الحقيقيّةِ لقرارِ الإبعادِ.

فقد بدتْ أسبابُ الإبعادِ غامضةً وغيرَ معروفةٍ، وما أُعْلِنَ عنه من أسبابِ هذا القرارِ كان يفتقدُ إلى المصداقيّةِ، الصّحيحُ أنّ ياسر عرفات ألحَّ على الحكومةِ الأردنيّةِ أن تمنعَ «حماس» من الوجودِ في الأردنّ لأنّها أصبحتْ تزعجُ سلطتَهُ في فلسطين، وتجاهلَ الأردنّ هذه الطّلباتِ، وهناك أسبابٌ أخرى تتعلّقُ بوجودِ السّلاحِ المُعدِّ للدّاخلِ الأردنيِّ، وقد أعلَمَني الملكُ عبد الله شخصيًّا أنّه تلقّى طلبَ إعادةِ قادةِ «حماس» إلى الأردنّ بعد عدّةِ أسابيعَ من إبعادِهم، واَعتذرَ الأردنّ عن تلبيةِ ذلك.

سأروي هنا ما أعرفهُ من جانِبي، وستبقى روايتي ناقصةً وغيرَ مكتملةً لجهلي بجوانبَ وخفايا تتطلّبُ أن يتطوّعَ الرّوابدة نفسُهُ لكشفِها، وكذلك كلّ

من له علاقةٌ بها، من أجل وضعِ الرّوايةِ كاملةً بين يدَينا، لكنّني مُلْزَمٌ بسردِ ما أعرفُهُ للإضاءةِ على تلك القضيّةِ الّتي شغلتِ الرّأيَ العامَّ الأردنيَّ، وكادت أن تُحدثَ انقسامًا وشرخًا في الوحدةِ الوطنيّةِ الأردنيّةِ.

كنّا قد اجتمعْنا بالملكِ على الغداءِ، رؤساءَ حكوماتٍ سابقين، في منزلِ مضر بدران، بحضورِ الرّوابدة ومديرِ المخابراتِ سميح البطّيخي، وأحمد اللّوزي، وزيد الرّفاعي، ومضر بدران، وأحمد عبيدات، وفايز الطّراونة، وزيد بن شاكر، وعبد السّلام المجالي، وعبد الكريم الكباريتي، وأنا.

وانقسمَ الحاضرون في تلك الجلسةِ السّاخنةِ جدًّا، ووقفتُ أنا وأحمد عبيدات ومضر بدران ضدَّ قرارِ إبعادِ قادةِ «حماس»، وحذّرْنا من تداعياتهِ ومخاطرهِ الدّاخليّةِ، ولم يتدخّلِ الملكُ في النّقاشِ نهائيًّا وبقيَ مستمعًا.

انتقدتُ قرارَ الإبعادِ بشدّةٍ، وتناولتُهُ من جوانبَ عديدةٍ، أهمّها أنّ إبقاءَ قادةِ «حماس» تحت نظرِ السّلطةِ الأردنيّةِ ومراقبَتَهم أفضلُ بكثيرٍ من إبعادِهم بناءً على اتّهاماتٍ نتيجةَ ببعضِ التّصرّفاتِ الّتي قاموا بها، ففي الخارجِ، ستتلقّفُهم دولٌ أخرى وسيبتعدون بالتّالي عن تفكيرِنا وعن مواقفِنا وعن رقابتِنا، وسنخسرُ بالتّأكيدِ ورقةً سياسيّةً بغايةِ الأهمّيّةِ والخطورةِ ترتبطُ بالملفِّ الفلسطينيِّ، الّذي يشكّلُ أولى أولويّاتِنا القصوى في الأردنّ، وتساءلتُ: «كيفَ نتجرّأُ على خسارةِ مثلِ هذه الورقةِ وفقدانِها بكلّ تلك السّهولةِ؟!»

وقلتُ إنّ الأسبابَ الأخرى الّتي ذكرَها بعضُ المسؤولين أمامَنا، هي مخالفاتٌ هزيلةٌ لا تكادُ تُذكرُ، كوجودِ مسدّسٍ غيرِ مرخّصٍ، وشدّدْتُ على أنّ بعضَ قادةِ «حماس» أردنيّون، ولا يجوزُ دستوريًّا إبعادُ الأردنيِّ عن وطنِهِ.

وبغضِّ النّظرِ عمّا قيلَ دفاعًا عن قرارِ الحكومةِ، فإنّ عيونَ القادةِ المُبعَدين قد عصبتْ بعصاباتٍ سوداءَ، ووضعوا في الطّائرةِ القطريّةِ بوجودِ وزيرِ الدّولةِ

القطريِّ لشؤونِ رئاسةِ الوزراءِ محمّد محمود الحمّود ووزيرِ الخارجيّةِ الأردنيِّ عبد الإله الخطيب، وبالتّأكيدِ، هناك رواياتٌ أخرى، أهمّها تلك الّتي سمعتُها من الملكِ عبد الله الثّاني، الّذي قالَ أمامي بأنَّ الشّيخ حمد بن خليفة أمير قطر، طلبَ منه وبإلحاحٍ، حتّى قبلَ قرارِ الإبعادِ، الموافقةَ على خروجِ قادةِ «حماس» من الأردنّ إلى قطر لحاجتِها إليهم.

وفي ذلك الاجتماعِ في منزلِ بدران، وعدَ الملكُ أحمد عبيدات بإعادةِ النّظرِ في قرارِ الإبعادِ فورَ عودتهِ من زيارةٍ للمنطقةِ العسكريّةِ شمال المملكةِ، لكنَّ ذلك لم يحصلْ أبدًا.

لاحظتُ في هذا اللّقاءِ أنّ الدّفاعَ عن موقفِ الحكومةِ أُنيطَ بسميح البطّيخي، ولم يتحدّثِ الرّوابدة إلّا قليلًا، وتحدّثَ الملكُ بشكلٍ أقلّ.

هذا هو ملخّصُ تلك الجلسةِ، أُبْعِدَ قادةُ «حماس»، وشعرَ الشّارعُ الأردنيُّ بشكلٍ عامٍّ بتناقضٍ شديدٍ بين ما حصلَ، وبينَ وضعِ «حماس» أيّامَ الملكِ حسين، حين أنقذَ حياةَ خالد مشعل وهدّدَ نتنياهو بإلغاءِ معاهدةِ «وادي عربة»، ووضع تلك المعاهدةِ في كفّةٍ وحياةِ خالد مشعل في كفّةٍ أخرى.

تلك المروءةُ العربيّةُ، الّتي كان الملكُ حسين يتمتّعُ بها، حضرتْ بقوّةٍ في ذهنِ الشّارعِ الأردنيِّ وهو يقارنُ ما كان بالأمسِ في عهدِ الرّاحلِ الحسين، وبين ما يحدثُ في حينهِ.

كسبَتْ «حماس» من هذا القرارِ كثيرًا، فيما خسرْنا نحن أكثر، وأصبحَ نفوذُها في جماعةِ «الإخوان المسلمين» في المملكةِ قويًّا وضاغطًا ومؤثّرًا، ولا سيّما أنّ العديدَ من القواعدِ الشّعبيّةِ لـ «الإخوان المسلمين» في الأردنّ هم من أصولٍ فلسطينيّةٍ، وكان من الطّبيعيِّ أن يتعاطفوا مع «حماس» وقادتِها.

خرجتْ «حماس» من عمّان وبدأتْ ملاحقة الشّخصيّاتِ الّتي تدورُ في فلكِها، وإضعافها بقدرِ الإمكانِ، فيما ساهمَ قرارُ الإبعادِ بخلخلةِ البنيةِ التّنظيميّةِ لجماعةِ «الإخوان المسلمين» وذراعِها السّياسيّ حزب «جبهة العملِ الإسلاميِّ»، فحصلَ اَنقسامٌ بين مؤيّدِي «حماس» وبين الدّاعِين إلى «أردنيّةِ» جماعةِ الإخوان، الّتي وجدَتْ نفسَها تدخلُ في صراعٍ خلافيٍّ مريرٍ حول هويّتِها، وحول مكانةِ القضيّةِ الفلسطينيّةِ في فكرِها وعقيدتِها السّياسيّةِ.

ومن هناك تحديدًا، بدأتْ عواملُ الفرقةِ والتّشرذمِ ترسمُ طريقَها داخل البنيةِ التّنظيميّةِ الصّلبةِ للجماعةِ، لتنتهيَ إلى ما اَنتهتْ إليه من اَنقساماتٍ واَستقالاتٍ جعلتْ منها كيانًا هشًّا ضعيفًا تغلبُ عليه الصّراعاتُ الدّاخليّةُ والانقساماتُ الإقليميّةُ وصراعُ هوياتٍ مكتومٌ ظهرتْ نتائجهُ على السّطحِ، لكنَّ أسبابَهُ ظلّتْ كامنةً في القلوبِ لأنَّ لا أحدَ يجرؤُ على البوحِ الصّريحِ بها، وزالتْ تدريجيًّا تلك الهالةُ الّتي كانت تلفُّ المؤسّساتِ الإخوانيّةَ من حيثُ الانضباطُ والتّماسكُ، وظهرتْ قدرةُ الحكومةِ أو الأجهزةِ الأمنيّةِ على الاختراقِ والتّفتيتِ.

كان خروجُ قادةِ «حماس» من الأردنّ، كما ظهرَ في حينه، خطأً إستراتيجيًّا كبيرًا، وبعد مرورِ كلِّ تلك السّنواتِ على هذا القرارِ، نرى هؤلاء القادةَ قد ذهبوا إلى قطر، وتمَّ توظيفُ وجودِهم في الدّوحةِ لفترةٍ قصيرةٍ من قِبَلِ القيادةِ القطريّةِ لصالِحِها، ثمّ اَنتقلوا إلى سورية وتمتّعوا بِاَستقلاليّةِ بناءِ التّحالفاتِ والحصولِ على الدّعمِ المادّيِّ والسّياسيِّ. ومن الطّبيعيِّ أن تتأثّرَ الحركةُ بالمواقفِ السّوريّةِ وسياساتِها، وبالتّالي الذّهاب إلى إيران وتلقّيها الدّعمَ الإيرانيَّ والقطريَّ.

وكنت على اَتّصالٍ علنيٍّ مع خالد مشعل بعدما اَنتقلَ إلى دمشق، وكنت أسافرُ بسيّارتي إلى دمشق، ومعي سائقي، بين الحين والآخر لمقابلةِ مشعل

وبعضِ زملائهِ، وفي أكثر من مرّةٍ أعلمْتُ السّلطاتِ الأردنيّةَ بزيارتي وببعضِ تفاصيلِها، وكان مشعل يتّصلُ بي ويعلمُني بأنّهم بحاجةٍ إلى مشورتي ورأيي.

وللفكاهةِ أروي أنّه دعاني ذاتَ مرّةٍ لزيارةِ دمشق من أجلِ التّشاورِ في أمرٍ ما، ويبدو أنّه أحسَّ بتردّدي في تلبيةِ دعوتهِ، فبادَرَني بالقولِ إنّ الزّيارةَ ستبقى سرّيّةً بينَنا، ضحكتُ وقلتُ له: «يا أبا الوليد، أيُّ سرّيّةٍ تتحدّثُ عنها؟ ألا تعلمُ أنّ هناك عدّةَ جهاتٍ تتابعُ هذه المكالمةَ وترصدُها.

وبعد ذلك شهدْنا كلَّ التّطوّراتِ الّتي حصلتْ في فلسطين، والعمليّاتِ الاستشهاديّةَ والتّفجيراتِ الّتي قامتْ «حماس» بها وأعلنتْ مسؤوليّتَها عنها، إضافةً إلى ما أدّتْ إليه من تأثيراتٍ على المجتمعِ الفلسطينيِّ، ولو بقيَ قادتُها في الأردنّ لبقيَتْ «حماس» تفكّرُ بطريقةٍ مختلفةٍ، ولَكانَ الاعتدالُ الأردنيُّ قد أثّر فيها كثيرًا، وكما تأثّرتْ «حماس» من وجودِها في دمشق، لَكانَ من المحتملِ أن تتأثّرَ بالنّسقِ ذاتهِ إن بقيَتْ في الأردنّ.

ولا أبالغُ هنا إذا قلتُ إنّ بقاءَ قادةِ «حماس» في الأردنّ كان سيجنِّبُ الحركةَ الضّياعَ في البحثِ عن أماكنَ تستقرُّ فيها وتتّخذُها ملجأً ومستقرًّا، وكان سيجنّبُ المنطقةَ الكثيرَ من الأحداثِ الّتي كانت «حماس» تقومُ بها، وتنعكسُ سلبًا على الفلسطينيّين وعلى القضيّةِ الفلسطينيّةِ.

فاجأَ الملكُ عبد الله الجميعَ بِاختيارِ رؤساءِ حكوماتهِ في السّنواتِ العشرين الماضيةِ، وأصبح متوقّعًا عندما يتركُ رئيسُ وزراءِ موقعَهُ، أن تسبّبَ تسميةُ رئيسِ حكومةٍ جديدٍ بمفاجأةٍ لا تخطرُ على بالِ أحدٍ، ما أثارَ الاستغرابَ من تلك السّياساتِ والاختياراتِ الّتي لم تكن خلفيّاتُها بالحسبانِ.

ربما سَخَطَ بعضُهم أحيانًا بشأنِ دقّةِ الظّروفِ وتراجعِ الوضعِ الاقتصاديِّ والمعيشيِّ، في الوقت الّذي يتمّ فيه تعيينُ حكوماتٍ ضعيفةٍ لم تصمدْ طويلًا،

ولم تحظَ إلّا بدعمِ تلك الجهاتِ والفئاتِ المستفيدةِ منها، ومن بينِها بالطّبعِ العائلاتُ المرتبطةُ بالحكمِ والمستفيدةُ منه مباشرةً، وليس بدعمِ المواطنين.

كلامي هذا لا يمسُّ شخصًا بعينِه، ولا يتعلّقُ بطبقةِ رؤساءِ الحكوماتِ، بل هو ملاحظةٌ شخصيّةٌ منّي. وللحقيقةِ، فإنّ معظمَ رؤساءِ الحكوماتِ الجددِ كانوا غيرَ معروفين على السّاحةِ السّياسيّةِ، وبعضُهم لم يكن مُلمًّا بالعملِ الوزاريِّ والإدارةِ، ولا سجلّات سياسيّة في حياتِهم، ولا نعرفُ سببَ تكليفِهم.

وكنّا نظنُّ أنّ القرارَ الملكيَّ بتسميةِ رؤساءِ الحكوماتِ في بدايةِ عهدِه هو عدمُ معرفةِ الرّجالِ وإمكانيّاتِهم. ويتمُّ اَختيارُهم بناءً على نصائحَ تقنعُ الملكَ بكفاءةِ من يسمّيهِ رئيسًا للوزراءِ، ومع مرورِ الزّمنِ وتكرارِ هذا النّمطِ، تبيّنَ لنا أنّ الملكَ كان يقصدُ جيّدًا اَختيار هذا الشّخصِ أو ذاك لأسبابِه الخاصّةِ.

ونتيجةً لذلك، وتلافيًا لوجودِ الفراغِ، بدأتْ مظاهرُ حصرِ السّلطاتِ بيدِ الملكِ تتكرّسُ على الأرضِ، وصارَ لزامًا أن تكون شخصيّةُ رئيسِ الوزراءِ ملائمةً ومستجيبةً لهذا الوضع .

ومن دونِ تسميةِ أحدٍ، فإنَّ نحوَ ستٍّ أو سبعِ حكوماتٍ كانت تنطبقُ عليها هذه الشّروطُ غيرُ المعلنةِ، واَستكملتْ هذه الحلقةُ عندما عُدِّلَ الدّستورُ، وحصلَ الملكُ منفردًا على الحقِّ في تعيينِ قائدِ الجيشِ والدّركِ والمخابراتِ، وكذلك رئيسِ وأعضاءِ مجلسِ الأعيانِ، ورئيسِ المجلسِ القضائيِّ، ورئيسِ المحكمةِ الدّستوريّةِ وأعضائِها، من دون تنسيبٍ أو تسميةٍ من رئيسِ الوزراءِ أو مجلسِ الوزراءِ.

كان أوّلُ رئيسَين للحكومةِ في عهدِ الملكِ عبد الله الثّاني، عبد الرّؤوف الرّوابدة وعلي أبو الرّاغب، من مدرستَين سياسيّتَين مختلفتَين، وبطرقِ تفكيرٍ مختلفةٍ، وتساءلَ النّاسُ حول معنى اَختيارِ رئيسَين متناقضَين تمامًا ليشكّلا

حكومتَين متتاليتَين، في خلالِ سنةٍ ونصفِ السّنةِ من بدايةِ عهدِ الملكِ عبد الله، وكان واضحًا أنّ أجواءَ الملكِ كانت أقربَ وأكثرَ ميلًا إلى التّركيبةِ السّياسيّةِ والعمليّةِ لعلي أبو الرّاغب من عبد الرّؤوف الرّوابدة، ولذلك اَستمرّ أبو الرّاغب في رئاسةِ الحكومةِ ثلاثَ سنواتٍ.

وتجدرُ الإشارةُ إلى أنّه في الخامسِ والعشرين من أيّار / مايو سنة ٢٠٠٠، كنّا في اَحتفالٍ بالمدينةِ الرّياضيّةِ بمناسبةِ عيد الاستقلالِ، وحضرَ علي أبو الرّاغب، فعلّقتُ على مظهرِهِ الأنيقِ ممازحًا وبحضورِ عددٍ من النّوّابِ والأصدقاءِ، وقلتُ له: «تبدو رئاسيًّا». فاَستنتجَ أنّي على علمٍ بتلقّيه الضّوءَ الأخضرَ لتشكيلِ حكومةٍ جديدةٍ. اِنتحى بي جانبًا، وقالَ لي: «اِسترْ علينا»، وأخبرَني بأنّه تمَّ تكليفهُ، وكنتُ أجهلُ ذلك، وإنّما هي جملةٌ قلتُها تعليقًا على أناقتِهِ اللّافتةِ.

بعد تلك الممازحةِ بنحوِ أسبوعين، وفي التّاسعِ من حزيران/ يونيو سنة ٢٠٠٠، زارَني علي أبو الرّاغب في منزلي، وكنت على وشكِ السّفرِ إلى الجزائرِ لحضورِ الاجتماعاتِ السّنويّةِ لمنتدى الفكرِ العربيِّ الّذي يرأسُهُ الأميرُ الحسن، وأعلَمَني أنَّ الملكَ عبد الله الثّاني كلّفَهُ رسميًّا بتأليفِ حكومةٍ جديدةٍ، وأنّ هذا التّكليفَ جاءَ من الملكِ وليس من سميح البطّيخي، وقالَ أبو الرّاغب ذلك لأنّ الملكَ كلّفَهُ بحضورِ سميح البطّيخي.

وأذكرُ أنّي غادرتُ عمّان إلى الجزائرِ للمشاركةِ في أعمالِ منتدى الفكرِ العربيِّ برئاسةِ الأميرِ الحسن، الّذي عُقِدَ بدعوةٍ من الرّئيسِ الجزائريِّ عبد العزيز بوتفليقة، وأعلمتُ الأميرَ الحسن بأنّ الملكَ عبد الله قد كلّفَ علي أبو الرّاغب بتشكيلِ الحكومةِ الجديدةِ.

وبثّتْ رندة حبيب عبرَ إذاعةِ مونت كارلو بتاريخ الرّابعَ عشرَ من حزيران / يونيو ٢٠٠٠ الخبرَ، فاتّصلَ عبد الرّؤوف الرّوابدة بها، وكان لا يزالُ رئيسًا

للوزراءِ، وحاولَ معرفةَ مصدرِها فلم تخبرْهُ، لكنّها أكّدَتْ له صحّةَ الخبرِ الّذي أذاعَتْهُ.

واتّصلَ في الوقتِ نفسهِ وزيرُ الإعلامِ صالح القلّاب بالرّوابدة، متسائلًا عن مدى صحّةِ الخبرِ ودقّتِه، فأجابهُ بأنّه لم يكن على علمٍ بذلك إطلاقًا، وطلبَ من وزيرِ الإعلامِ الانتظارَ بعض الوقتِ للتّأكّدِ منه.

اِتّصلَ الرّوابدة بالملكِ عبد الله مباشرةً، وأعلمَهُ بخبرِ رندة حبيب، وسألَهُ عن مدى صحّتِهِ ليبادرَ فورًا إلى تقديمِ اَستقالتِه، لكنَّ الملكَ أبدى لومَهُ لرندة على خبرِها، وأكّدَ له أنّها أصبحتْ تثيرُ الكثيرَ من المشاكلِ.

عادَ الرّوابدة ليتّصلَ بوزيرِ الإعلامِ صالح القلّاب طالبًا منه نفيَ الخبرِ الّذي أذاعتْهُ حبيب، فقالَ له القلّاب إنِ نفيَ الخبرِ يجبُ أن يصدرَ عن الدّيوانِ الملكيِّ أو عن الملكِ شخصيًّا، وليس عن الحكومةِ، فاطمأن الروابدة ، ولم يحاول علي أبو الراغب التصريح أو البوح بأنه مكلف بتأليف الحكومة.

في هذه الأثناءِ، لم يكنْ رئيسُ الدّيوانِ الملكيِّ د. فايز الطّراونة يعرفُ أنّ الحكومةَ مستقيلةٌ، واَعتمدَ هو الآخرُ على تكذيبِ الملكِ لصحّةِ أيِّ معلوماتٍ تتعلّقُ بإقالةِ حكومةِ الرّوابدة وتكليفِ أبو الرّاغب بتشكيلِ حكومةٍ جديدةٍ.

طلبَ فايز الطّراونة شخصيًّا من جريدةِ «العرب اليوم»، بناءً على تكذيبِ الملكِ، نفيَ الخبرِ، بينما كانت جريدتا «الدّستور» و«الرّأي» المعتمَدَتَين في مصادرِهما على دائرةِ المخابراتِ، تؤكّدان أنّ أبو الرّاغب قد تلقّى تكليفًا ملكيًّا بتشكيلِ حكومةٍ جديدةٍ.

كان مروان الحمّود، نائبُ رئيسِ الوزراءِ على اَطّلاعٍ بأخبارِ التّغييرِ والاستقالةِ، وكان يستقي هذه التّفاصيلَ والمعلوماتِ من أصدقائِهِ فارس النّابلسي، وصالح إرشيدات، ومحمود الكايد، وعلي أبو الرّاغب نفسهِ، لذا، أعلمَ الرّوابدة بما

يعرفُهُ، لكنّ الرّوابدة لم يأخذْ كلامَهُ على محملِ الجدِّ، وظلَّ متمسّكًا بتأكيداتِ الملكِ، معتبرًا أنّها المعلومةُ الحقيقيّةُ الوحيدةُ الّتي يتوجّبُ عليه التّعامل معها.

وقبل إعلانِ اَستقالةِ الحكومةِ بيوم واحدٍ، أعلمَ مروان الحمّود عبد الرّؤوف الرّوابدة بأنّ الدّيوانَ الملكيَّ سوف يطلبُ منه تقديمَ اَستقالتِه، وهكذا كان. فتمَّ الاتّصالُ بالرّوابدة مساءَ ذلك اليوم، وحُدِّدَ له موعدٌ في السّاعةِ العاشرةِ من صباحِ اليوم التّالي للقاءِ الملكِ في دائرةِ المخابراتِ العامّةِ، وليس في الدّيوانِ الملكيِّ.

تمّ اللّقاءُ بحضورِ سميح البطّيخي. وطلبَ الملكُ منه تقديمَ اَستقالته، وخرجَ الرّوابدة من مكتبِ البطّيخي، واتّصلَ عبرَ الهاتفِ الخلويِّ بابنِهِ عصام وزوجِ اَبنتِهِ مناور الدّعجة، وأعلَمَهما بالأمرِ، كما طلبَ منهما الحضورَ إلى دائرةِ المخابراتِ العامّةِ حتّى يوصلاه إلى منزلِهِ.

ولا أدري إذا كان لسوءِ الحظِّ أو لحسنِ الحظِّ، أنْ تسألَني جريدةُ «العرب اليوم» عن اَنطباعي بشأنِ حكومةِ علي أبو الرّاغب، فأجبْتُ وفي ذهني كلُّ هذه المعلوماتِ، أنّ حكومةَ أبو الرّاغب هي الحكومةُ الأولى للملكِ عبد الله، وتجاهلْتُ تمامًا حكومةَ عبد الرّؤوف الرّوابدة، وكان قصدي من ذلك أنّ عقليّةَ وزراءِ الحكومةِ الثّانيةِ في عهدِ الملكِ وديناميكيّتهم تمثّلُهُ وتعكسُ طريقةَ تفكيرِهِ، بعكسِ تكوينِ الرّوابدة الفكريِّ والسّياسيِّ والمحافظِ الّذي لم يتناسبْ مع تفكيرِ الملكِ، والّذي وقفَ معظمُ النّوّابِ ضدَّ اَنتخابِهِ رئيسًا لمجلسِ النّوّابِ.

وقيل لي فيما بعد أن الملك طيب خاطر الروابدة بسبب طريقة التعامل معه قبل وأثناء السير في مراسم الاستقالة ودعاه الى رحلة سياسية في احد الدول الاوروبية.

كلُّ هذه السّلوكيّاتُ لم تكن مألوفةً في تاريخِ النّظامِ الأردنيِّ، وفي نمطِ تأليفِ الحكوماتِ، وهو نمطٌ غيرُ صحّيٍّ وغيرُ مؤسّساتيٍّ مقارنةً مع أسلوبِ

الملكِ حسين، وقد خلقتْ بلبلةٌ في عقولِ النّاسِ وقناعاتِهم نتيجةَ الفوضى السّياسيّةِ غيرِ المسبوقةِ، وسوءِ التّصرّفِ.

وفي ظلِّ هذه السّلوكيّاتِ، جاءتْ بدايةُ حكومةِ علي أبو الرّاغب متعثرة، وخلقتْ منذ اللّحظةِ الأولى عداواتٍ، سوف نرى أنّها وضعتْ قيودًا على تحرّكاتِ الحكومةِ وسياساتِها القادمةِ.

عندما طلبَ أبو الرّاغب زيارتي عشيّةَ سفري إلى الجزائر، أحسسْتُ بأنَّ الغرضَ منها هو إطلاعي على تكليفهِ وربّما اَستشارتي بالتّأليفِ، فأعددتُ اَقتراحًا بأسماءِ وزراءَ في حكومةِ الرّوابدة، من المفضّلِ أن يستعينَ بهم في حكومتهِ، ولحسنِ الحظِّ، فقد تطابقتْ تقديراتي تمامًا مع تقديراتِ أبو الرّاغب في أسماءِ الوزراءِ الّذين يُستحسنُ اَنتقالُهم إلى حكومتهِ من حكومةِ سلفهِ، وهم عبد الإله الخطيب، وعقل بلتاجي، ومحمّد الحلايقة، وطالب الرّفاعي، وحسني أبو غيدا، وميشيل مارتو، وعيد الفايز.

لم أعلمْ في حينهِ أنّه كان ينوي توزيرَ فارس النّابلسي معه، ورشّحتُ له صلاح جرار، وسليم الزّعبي، ومحمّد فارس الطّراونة، وزياد الخصاونة، ومازن إرشيدات، وعوض التّلّ، وواصف عازر، وقفطان المجالي، ومحمّد الذّنيبات، وآخرين. وعلمتُ أيضًا أنّ محمود الكايد، وتمام الغول، ومحمّد الكلالدة، وجواد الحديد، وخالد طوقان سوف يدخلون الحكومةَ، واَقترحتُ عليه بإلحاحٍ توزيرَ نضال الحديد ليحملَ حقيبةَ الشّبابِ.

وأشارَ أبو الرّاغب إلى أنّ عوض خليفات سيكون وزيرًا للدّاخليّةِ في حكومتهِ ونائبًا له وساعدَهُ الأيمن، وكان سميح البطّيخي مديرُ المخابراتِ قد أصرَّ على إبقاءِ نايف القاضي وزيرًا للدّاخليّةِ، لكنَّ علي أبو الرّاغب رفضَ ذلك، وأصرَّ على خليفات.

وأعتقدُ أنّ عبد الهادي المجالي قدّمَ اَعتراضًا على تعيينِ خليفات، وأصرّ على رأيهِ، لكنَّ أبو الرّاغب شدّدَ على أنّه لن يؤلّفَ الحكومةَ من دون خليفات لحاجتهِ الماسّةِ إليه، وإلى خبرتهِ في الشّؤونِ الدّاخليّةِ واَطّلاعهِ على مهامِّ وزارةِ الدّاخليّةِ.

وكاد أبو الرّاغب أن يقولَ للضّاغطين عليه من الرّافضين لتوزيرِ خليفات، بمنْ فيهم بعض رجالاتِ القصرِ، بأنّه سيستقيلُ ولن يتخلّى عن اَختيارهِ إيّاه، وكان له ما أرادَ.

لكنْ، ولسخريةِ القدرِ، اَتّهمَ أبو الرّاغب عوض خليفات بالتّآمرِ عليه، بعد أشهرٍ، وأقالَهُ بشكلٍ سريعٍ ومفاجئٍ.

في اليوم التّالي لتشكيلِ حكومةِ أبو الرّاغب، اَستدعى الملكُ نايف القاضي واَعتذرَ له عن عدمِ بقائهِ في الوزارةِ أمام إصرارِ علي أبو الرّاغب، وطمأنَهُ بأنّه سيبقى إلى جانبهِ لحاجتهِ اليه.

أمّا عبد الإله الخطيب وزيرُ الخارجيّةِ في الحكومةِ، فقد كان الملكُ يعدُّهُ خطًّا أحمر، وكذلك سميح البطّيخي، ولم يكن بإمكانِ أبو الرّاغب تجاوزه.

كان علي أبو الرّاغب وزيرًا في حكومتي سنة ١٩٩١، وباَختياري الشّخصيّ، وهو الوحيدُ من بين وزرائي الّذي سلّمتُهُ حقيبتَين وزاريّتَين، وكنت أدعمُهُ في الجوانبِ الاقتصاديّةِ بشكلٍ واسعٍ، وفي اَنتخاباتِ مجلسِ النّوّابِ الثّاني عشر سنة ١٩٩٣، نجَحْنا سويًّا عن الدّائرةِ الانتخابيّةِ الثّالثةِ في العاصمةِ عمّان، وبعد أن أصبحتُ رئيسًا لمجلسِ النّوّابِ، اَنتُخِبَ أبو الرّاغب، وبدعمٍ مباشرٍ منّي، لرئاسةِ اللّجنةِ الماليّةِ والاقتصاديّةِ، وقمْنا في تلك الحقبةِ المهمّةِ بوضعِ تشريعاتٍ مناسبةٍ جدًّا، لكنّهُ قامَ بتعطيلِ الحياةِ البرلمانيّةِ لسنَتَين عندما أصبحَ هو رئيسًا للوزراءِ.

في طريقِ عودتي من روما إلى عمّان في الخامسِ والعشرين من حزيران / يونيو ٢٠٠٠، كان على متن الطائرة د. كامل محادين وزيرُ المياه والرّيِّ، وأعربَ عن اَقتناعهِ القويِّ بعدمِ صمودِ حكومةِ أبو الرّاغب فترةً طويلةً، وأشارَ إلى أنّ حكومةَ الرّوابدة قد تعرّضتْ للظّلمِ، فرئيسُها كان يتمتّعُ بقدرةٍ تمكّنُهُ من تحسينِ الأجواءِ العامّةِ في البلادِ.

ألغت حكومةُ أبو الرّاغب على الدّورِ الدّستوريِّ والتّشريعيِّ لمجلسِ النّوّابِ حين قامتْ بتعطيلهِ، ليجمعَ رئيسُها بين يدَيه رئاسةَ السّلطتّين التّشريعيّةِ والتّنفيذيّةِ، ما مهّدَ الطّريقَ أمامه لإصدارِ حوالي مائتَين وأربعةَ عشرَ قانونًا مؤقّتًا.

فقد شلَّ أبو الرّاغب الحياةَ البرلمانيّةَ سنتَين من دون أيِّ مبرّرٍ مقنعٍ ، يتذرع بأعذارٍ واهيةٍ لتعطيلِ المجلسِ، بالرّغمِ من أنّ الجميعَ كانوا يدعمونَ اَستمرارَ الحياةِ البرلمانيّةِ منذ سنة ١٩٨٩، وكان هو نفسهُ من بين هؤلاء، لكنّه تغيّرَ، حتّى إنّ دفاعَهُ عن القوانين المؤقّتةِ يتناقضُ مع موقفهِ السّابقِ منها، ووصلَ الأمرُ به إلى إصدارِ قانونٍ مؤقّتٍ يعدّل بموجبهِ قانونًا مؤقّتًا آخر، ما يعني ضمنًا بمفهومِ التّشريعِ ومبدأِ اَستقرارِ التّشريعاتِ.

وكان قرارهُ غريبًا وغيرَ مبرّرٍ، مع بدايةِ عهدِ الملكِ عبد الله، ومع دعوتهِ إلى العملِ والتّنظيمِ الدّيمقراطيِّ على أساسِ المفهومِ الدّستوريِّ القائمِ على نظامِ الحكمِ النّيابيِّ الملكيِّ الوراثيِّ، ما يعني أنّ التّأجيلَ كان مخالفةً واضحةً وصريحةً للدّستورِ الأردنيِّ، فضلًا عن الخلفيّةِ النّيابيّةِ لعلي أبي الرّاغب نفسهِ، وخوضه الانتخاباتِ ثلاثَ مرّاتٍ: الأولى في ١٩٨٩، والثّانية في ١٩٩٣، والثّالثة في ١٩٩٧، ونجاحه في دورتين.

واَرتدَّ تأجيلُ الانتخاباتِ وتعطيلُ مجلسِ النّوّابِ سلبًا على صورةِ النّظامِ ومدى تمسّكهِ بالحياةِ البرلمانيّةِ، واَنعكسَ هذا التّأجيلُ غيرُ المبرَّرِ على اَنتخاباتِ

المجلسِ النّيابيِّ الرّابعَ عشرَ، الّتي أُجريَتْ في السّابعَ عشرَ من حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، وعلى اَنتخاباتِ المجالسِ النّيابيّةِ التّاليةِ، واتّسعتْ دائرةُ المزاعمِ والاتّهاماتِ بالتّزويرِ وبضعفِ المؤسّسةِ التّشريعيّةِ أمامَ قوّةِ السّلطةِ التّنفيذيّةِ وجبروتِها ومراكزِ القوى الأخرى.

وفي فترةِ حل مجلسِ النّوّابِ، تمَّ تمريرُ القوانينِ المؤقّتةِ بسرعةٍ، وكان أبو الرّاغب يدافعُ عن قراراتهِ متذرّعًا بحاجةِ البلادِ إليها بسرعةٍ، ومن دون تدخّلاتِ النّوّابِ.

وبرأيي، يجبُ أن تأخذَ القوانينُ وقتَها في المناقشةِ، وتمرَّ بمراحلِ النّقاشِ والمراجعةِ والنّموِّ مثل حياةِ الإنسانِ بالضّبطِ، أمّا سياسةُ حرقِ المراحلِ في التّشريعِ، فهي خطيئةٌ كبرى لا يمكنُ التّسامح بشأنِها.

ومجرّدُ تأجيلِهِ الانتخاباتِ النّيابيّةَ، يترجمُ هيمنَتَهُ على سلطةِ التّشريعِ بموجبِ الدّستورِ الّذي كان يسمحُ للحكومةِ في غيابِ المجلسِ أو حتّى أثناءَ إجازتهِ الدّستوريّةِ، إصدارَ قوانينَ مؤقّتةٍ تصبحُ نافذةَ المفعولِ فورَ صدورِها في الجريدةِ الرّسميّةِ.

لم نكن نتوقع من الرئيس أبو الراغب الديموقراطي والنائب أن يتولى بنفسه تعطيل الحياة البرلمانية، ونحن ندلف القرن الحادي والعشرين، ولم نفهم موافقة الملك على هذا القرار، وهو الملك الشاب الذي وصفته الصحافة العالمية بـ«الملك الشاب المنفتح على العالم».

لا شكَّ في أنّ شخصيّةَ علي أبو الرّاغب قد تغيَّرتْ، فمواقفُهُ السّياسيّةُ في رئاسةِ الحكومةِ اَختلفتْ عمّا كانت عليه عندما كان نائبًا وعضوًا في كتلةِ التّجمّعِ الدّيمقراطيِّ في مجلسِ النّوّابِ الثّانيَ عشرَ وخلال رئاستهِ للّجنةِ الماليّةِ، حيثُ كان اَهتمامهُ الأساسيُّ بالاقتصادِ وقد أدارَ هذا الملفَّ مباشرةً وبنجاحٍ،

ولكنّه تحوّلَ إلى شخصيّةٍ تميل للتوتر ولم يعد أحد يعرف ماذا حل بمفهومه الاصلاحي الذي عملنا سوية من اجل تحقيقه منذ بداية الحقبة الاصلاحية عام ١٩٨٩. وكنت صادقاً في مشاعري تجاهه وتعاملت معه على هذا الأساس حتى عندما تنافسنا بشدة في انتخابات ١٩٨٩. وللأسف، فقد كانت الإشاعات التي انتشرت حول النفط العراقي والأموال الحكومية العراقية لدى البنك المركزي وأراضي الدولة ومصنع المغنسيوم وغيرها.

وصلت إلى مسامع القصر مثل هذه الإشاعات وإلى جهات أخرى عديدة. ودافع أبو الراغب عن نفسه قائلًا إنّ لديه ما يردُّ به على مَنْ يتّهمُهُ بضلوعهِ بتلك الصّفقاتِ، ونُقلَ عنه قولهُ: «إنْ أرادتِ الدّولةُ مُلاحقتي، فأنا جاهزٌ ولديَّ ملفٌّ كاملٌ غيرُ موجودٍ في الأردنّ، وسيتمُّ نشرهُ من قِبَلِ محامٍ لي في جنيف في حالِ اَحتجتُ بالفعلِ إلى نشرهِ».

ولم ينفِ أبو الرّاغب واقعةَ تسجيلِ أراضٍ باَسم الدّيوانِ الملكيِّ، وأكّدَ لي مرارًا في سياقِ دفاعهِ عن وجهةِ نظرهِ، أنَّ كلَّ ما فعلَهُ كان لصالحِ خزينةِ الدّولةِ. لكنَّ الأردنيّين شعروا أنّه اَستفادَ في مجالاتٍ معيّنةٍ، لا أعرفُ ما هي، ولا أعرفُ إن كان صحيحًا ما يقالُ عنه أم لا؟ ومدى مصداقية المتداول لكن والمأخذُ الوحيدُ المُثْبَتُ عليه هو تعطيلهُ الحياةَ البرلمانيّةَ حتّى يستطيعَ تمريرَ القوانينِ المؤقّتةِ بدونِ عوائقَ، فيما تميزت فترة حكومته بالسّياساتِ المتناقضةِ، وطفتْ على السّطحِ صراعاتُ النّوّابِ ومراكزُ القوى بحدّةٍ ووضوحٍ.

وانتشرتْ في أوساطِ المجتمعِ الأردنيِّ عشراتُ الاتّهاماتِ حول حيازة الاف الدونمات في محافظة العاصمة، لعلَّ أهمّها قصّة الأراضي الّتي نقلَت ملكيّتها إلى أسماءَ ملكيّةٍ، وتـداولَ النّاسُ صورًا مستنسخةً عن مخاطباتٍ رسميّةٍ، تأمرُ بنقلِ ملكيّة تلك الأراضي، حتّى إنّي قلتُ بوضوحٍ في برنامجٍ

على فضائيّةِ «رؤيا» في ذلك الحين، إنّ هذه الأراضي يجبُ أن تُعادَ إلى ملكيّةِ الدّولةِ.

وأظهرَ أبو الرّاغب جرأةً في اتّخاذِ القراراتِ سواء المُتّفق عليها أو المُختلف بشأنِها، وأصبح في نهايةِ حكومتهِ الأخيرةِ «مزعجًا للقصر»، كما تمَّ وصفهُ، لأنّه أصبح يتصرّفُ وكأنّهُ صاحبُ الولايةِ العامّةِ في الدّولةِ.

ووفقًا لِما قالهُ لي أحدُ أنسباءِ العائلةِ المالكةِ المُهمينُ، فإنّ علي أبو الرّاغب أصبحَ مُزعجًا ومتعاليًا، حتّى على العائلةِ المالكةِ.

وكلُّ ذلك تزامنَ مع عهدِ الانفتاحِ في بواكيرِ عهدِ الملكِ عبد الله، الّذي وافقَ على إجراءاتِ رئيسِ وزرائهِ بتعطيلِ الحياةِ البرلمانيّةِ.

وأشيرَ إلى أنّ أبو الرّاغب كان يريدُ إجراءَ تعديلٍ وزاريٍّ على حكومتهِ، وألحَّ على الملكِ للموافقةِ، لكنَّ الملكَ كان يميلُ إلى التّغييرِ وليس إلى التّعديلِ.

أعلَمَني مروان المعشر، الّذي كان وزيرًا للبلاطِ في الحكومةِ الثّالثةِ لأبو الرّاغب، أنّ الملكَ طلبَ منه ومن باسم عوض الله، وبعد مرورِ حوالي خمسةَ عشرَ يومًا فقط من حصولِ الوزارةِ الجديدة على ثقةٍ عاليةٍ من مجلسِ النّوّابِ، بالبحثِ عن رئيسِ وزراء جديد، وهكذا كان، وتمَّ اَختيارُ فيصل الفايز، وهو اَختيارٌ ملكيٌّ محض وليس من أيّةِ جهةٍ أخرى.

وظهرت خلال تلك الفترة فوضى من تعيينات المراكز الرئيسية في القصر. فتم تداول مواقع وظيفية بين أشخاص محدودين على رأسهم مروان المعشر وسمير الرفاعي وباسم عوض الله وفيصل الفايز. كَذَلِك اُخْتِير محمدُ الذهبيُّ مديراً للمخابرات العامة. وأُعيدَ تشكيلُ مجلسِ الأعيانِ في شهرِ تشرين الثّاني / نوفمبر ٢٠٠٣. وتمَّ اَستثنائي أنا وأحمد عبيدات من عضويّتهِ، وكنت قد أعربتُ

عن رأيي في مجالسي الخاصّةِ بأنَّ هذا التّشكيلَ هو دليلٌ آخر على توجّهِ العهدِ الجديدِ لإضعافِ المؤسّساتِ الدّستوريّةِ. وبدتْ مظاهرُ سياستِه هذه واضحةً.

فقد ظهرَ لي في وقت مبكرٍ أنّ المؤسّسةَ الأولى الّتي تمَّ إضعافُها هي مؤسّسةُ البرلمان، بعد ذلك، وصلَ الدّورُ إلى هيبةِ الوزارةِ، وجاءَ الآن دورُ مجلسِ الأعيانِ، وهذه سياسةُ عدمِ مبالاةٍ، وسوف تدفعُ الدولة ثمنَها في وقتٍ لاحقٍ، وهذا ما حصلَ بعد أن أصبحَ زيد الرّفاعي رئيسًا لمجلسِ الأعيانِ، واَبنه سمير الرّفاعي الرّجل الأوّل في الدّيوانِ الملكيِّ وزيرًا للبلاطِ.

وجرى حوارٌ بيني وبين وزيرِ الدّاخليّةِ في حينه سمير الحباشنة بهذا الشّأنِ، وحضرَ الحوارَ توفيق كريشان، واَعتبرتُ أنّ ما يجري لا علاقةَ له بالتّنميةِ السّياسيّةِ، كما تُعلنُ الحكومةُ وتردّدُ، وتتباهى بأنّها أنشأتْ وزارةً للتّنميةِ السّياسيّةِ لهذا الغرضِ.

وقلتُ لسمير حباشنة أنّ على الحكومةِ الّتي تدّعي برغبتِها تحقيقَ التّنميةِ السّياسيّةِ أن تُقرنَ الأقوالَ بالأفعالِ، فتشكيلةُ مجلسِ الأعيانِ تمثّلُ تجاوزًا لكلِّ المعاييرِ الّتي وضَعَها الدّستورُ، كما إنّ ضعفَ مجلسِ الوزراءِ من خلالِ وزراءَ غير مسيَّسين، وتقزيمَ مجلسِ النّوّابِ والسّيطرةَ الحكوميّةَ الكاملةَ عليه وعلى الإعلامِ، هي أفعالٌ متناقضةٌ مع مبدأِ التّنميةِ السّياسيّةِ وقيمِها الّتي تتحدّثُ الحكومةُ عنها.

وعندما تقرّرَ تشكيلُ مجلسِ الأعيانِ، قدّمَ علي أبو الرّاغب لائحةً تضمُّ خمسةً وخمسين اَسمًا، هم كاملُ أعضاءِ مجلسِ الأعيانِ في ذلك الوقتِ، وأرسلَها إلى الملكِ للمصادقةِ عليها، فاَنزعجَ الملكُ من هذا التّصرّفِ وألغى القائمةَ كاملةً، ووضعَ مع رئيسِ الدّيوانِ الملكيِّ، آنذاك فايز الطّراونة وجهاتٍ آخرى، قائمةً بديلةً عن قائمةِ أبي الرّاغب.

وكان مجلسُ الأعيانِ يضمُّ خمسَ شخصيّاتٍ من أصلٍ فلسطينيٍّ فقط، هم: عاصم غوشة، وحيدر مراد، وسلوى المصري، وإنعام المفتي، وصبحيّة المعاني، كذلك كان يضمُّ العددَ ذاتهُ من المسيحيّين المُمَثَّلين فيه.

حينذاك، كتب ناهض حتر مقالًا في «العرب اليوم» طالبَ فيه طاهر المصري وأحمد عبيدات بعدمِ قبولِ أيِّ مناصبَ رسميّةٍ، والبقاءَ في المجالِ الشّعبيِّ نتيجةً لإعادةِ تشكيلِ مجلسِ الأعيانِ واَستثنائِهما من عضويّتهِ.

وقالَ حتر في مقالتهِ: «إنّ المصري يتمتّعُ بصفةٍ تفضيليّةٍ اَستثنائيّةٍ، وهي أنّه مقبولٌ جدًّا من الأردنّيين والفلسطينيّين على حدٍّ سواء»، كذلك ألقى الشّيخُ المرحومُ إبراهيم زيد الكيلاني كلمةً في صلاةِ العشاءِ في مسجدِ الجامعةِ الأردنيّةِ، تساءلَ فيها: «كيف يمكنُ أن يبقى رجلٌ فاضلٌ مثل طاهر المصري خارجَ مجلسِ الأعيانِ؟»

أذكرُ هذه المواقفَ لإظهارِ مدى التّأييدِ الشّعبيِّ والسّياسيِّ، فضلًا عن التّوافقِ الإيجابيِّ للأطرافِ السّياسيّةِ المُتباعدةِ تجاهي، وتجاهَ ما أُمثّلُهُ عند النّاسِ من قبولٍ واَحترامٍ، كان ولم يزلْ مدعاةَ شرفٍ عظيمٍ لي.

P U R E I S T H E T R U T H

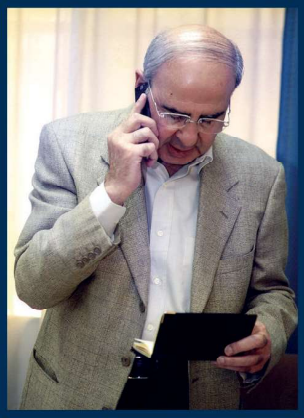

مذكرات طاهر المصري

الحقيقة بيضاء

لقد تمّتِ المحافظةُ على الدّولةِ الأردنيّةِ بحكمةِ دستورِها، وبقوّةِ رجالاتِها، وبإعلاءِ رأسِ الدّولةِ لقيمةِ الالتزامِ بالدّستورِ وروحِه. وأُعلِيَ بنيانُها، عبرَ عشرةِ عقودٍ، بجهدِ أبناءِ الشّعبِ الأردنيِّ بجميعِ فئاتِه وطاقتِه، وبنظامِه السّياسيِّ الهاشميِّ المنفتحِ، في العملِ على تنميةِ وتطويرِ هذه الدّولةِ. وعلى طولِ تلك المئويّةِ، لم تتمكّنْ تيّاراتُ الشّدِّ العكسيِّ من طمسِ قدراتِ النّاسِ وإمكاناتِهم الهائلةِ.

واليومَ، فإنّ الشّعبَ الأردنيَّ، بكافّةِ فئاتِه، توّاقٌ لمراجعةِ مسيرتِه، وللمحافظةِ على إنجازاتِه، الّتي بَنَتْها الدّولةُ على الاعتدالِ، والعدلِ، والمساواةِ، وتطويرِها. كما إنّ الشّعبَ لم يعدْ قادرًا على قبولِ التّبلّدِ الحكوميِّ وادّعاءاتِ الإنجازاتِ الوهميّةِ وإنكارِ الحقائقِ والواقعِ.

لا بدّ من الإقرارِ، الجليِّ والواضحِ، بأنّ المجتمعَ الأردنيَّ يتغيّرُ بشكلٍ جذريٍّ. وهذا أمرٌ طبيعيٌّ. ولكنّه تغييرٌ حدثَ بسرعةٍ فائقةٍ، كواحدٍ من نتائجِ ثورةِ الاتّصالاتِ الحديثةِ، وللمتغيّراتِ الجوهريّةِ الّتي حدثتْ في واقعِه وحياتِه اليوميّةِ. تغييرٌ جرى في مجتمعِنا من دون محدّداتٍ، فاختلطَ الحابلُ بالنّابلِ، ما قادَ إلى حقيقةٍ سياسيّةٍ وواقعٍ جديدَين، يتألّمُ ويعاني منهما الفردُ والمجتمعُ معًا.

طاهر المصري

9 786144 862629